

التأثير بالسياسات العامة: إدارة النفايات والمناصرة في لبنان

سمر خليل

حزيران/يونيو 2022

## جدول المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 4  | 1 مشاكل إدارة النفايات في لبنان: لمحة عامة موجزة                               |
| 6  | 2 كيف حشد المواطنون اللبنانيون جهودهم حول سوء إدارة النفايات: تسلسل زمني       |
| 10 | 3 الحراك (2015) وائتلاف إدارة النفايات (2017): دراسة حالة مقارنة لحركتي مناصرة |
| 10 | 1.3 التنظيم  |
| 14 | 2.3 استراتيجيات وتكتيكات المناصرة المدنية                                      |
| 14 | 1.2.3 التعبئة والتواصل   |
| 16 | 3.2.2 البيانات الرسمية   |
| 16 | 3.2.3 الاحتجاجات والمظاهرات  |
| 17 | 3.2.4 حلول بديلة   |
| 18 | 3.2.5 التعبئة المسرحية والفنية والأنشطة "الرمزية"                              |
| 18 | 3.2.6 التدخلات والاستراتيجيات النفسية  |
| 19 | 3.2.7 اللجوء للقضاء  |
| 19 | 3.2.8 الرقابة  |
| 20 | 3.2.9 إعداد قضية مناصرة مدعومة بالأدلة   |
| 21 | 3.2.10 عرض نماذج الحلول  |
| 22 | 3.2.11 إشراك صناع القرار   |
| 24 | 3.3 التحديات المطروحة  |
| 24 | 3.3.1 إطار وضع السياسات  |
| 25 | 3.3.2 الوصول إلى المعلومات   |
| 25 | 3.3.3 الموارد  |
| 25 | 3.3.4 وتيرة الإجراءات الحكومية   |
| 25 | 3.3.5 العنف والاعتقال المعنوي  |
| 26 | 3.3.6 "موت الخبرة"   |
| 27 | 4 الدروس المستفادة   |
| 29 | 5 الخاتمة  |
| 30 | 6 المراجع  |



قائمة الاختصارات

|        |   |
|--------|---|
| CDR    | مجلس الإنماء والإعمار                         |
| COED   | كلفة التدهور البيئي                           |
| DRI    | المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية        |
| EIA    | تقييم الأثر البيئي                            |
| EU     | الاتحاد الأوروبي                              |
| GDP    | الناتج المحلي الإجمالي                        |
| IPEN   | الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات            |
| ISWM   | الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة             |
| KPI    | مؤشرات الأداء الرئيسية                        |
| MBT    | المعالجة الميكانيكية البيولوجية               |
| MoE    | وزارة البيئة اللبنانية                        |
| MP     | عضو في البرلمان                               |
| NIMBY  | ليس في عقري (نيمبي)                           |
| OMSAR  | مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية       |
| SWM    | إدارة النفايات الصلبة                         |
| UNDP   | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي                 |
| UNEP   | برنامج الأمم المتحدة للبيئة                   |
| UNHCR  | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| UNICEF | منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)        |
| USAID  | الوكالة الأميركية للتنمية الدولية             |
| USD    | دولار أمريكي                                  |
| WM     | إدارة النفايات                                |
| WMC    | ائتلاف إدارة النفايات                         |

## 1 مشاكل إدارة النفايات في لبنان: لمحة عامة موجزة

منذ عام 1994، اعتمدت سياسة إدارة النفايات في لبنان على تطبيق سلسلة من خطط الطوارئ، جرى تنفيذ كل منها على نحو جزئي واتسمت بسوء التنفيذ، واستمر العمل بها واعتمادها إلى حين ظهور أزمة جديدة. وفي غياب أي تدابير للانتقال إلى التخطيط المستدام على المدى الطويل، تكبد المواطنون تكاليف مالية باهظة بسبب هذه الحلول المحلية الطارئة لأزمة النفايات التي طال أمدها، فضلاً عن الآثار السلبية على البيئة والصحة والسلامة.

يدفع المواطنون اللبنانيون ثمناً باهظاً لإدارة النفايات الصلبة. إذ ينفق لبنان 154.5 دولار لإدارة كل طن من النفايات الصلبة، مقارنة بالجزائر والأردن وسوريا التي تنفق 7.22 دولار و22.8 دولار و21.55 دولار على التوالي (هيومن رايتس ووتش، 2020). واحتل قطاع النفايات الصلبة المرتبة الأولى من حيث الإنفاق الحكومي المتعلق بالبيئة في لبنان، وبلغ إجمالي الإنفاق 647 مليون دولار بين عامي 1998 و2008 (شريف عريف وفادي دومان، 2014). في حين بلغت النفقات على إدارة النفايات الصلبة 2.2 مليار دولار بين عامي 1996 و2015 (عقيقي، 2019).

على الرغم من هذه النفقات الباهظة، بلغت كلفة التدهور البيئي من قطاع النفايات الصلبة نحو 66.5 مليون دولار (0.2% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني) في عام 2012 (عريف ودومان، 2014)، وارتفعت إلى 200 مليون دولار (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018 (وزارة البيئة اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019). حتى الآن، يتم استرداد حوالي 20% من النفايات، 6% منها فقط تصل إلى مرافق إعادة التدوير، و36% يتم طمرها، و44% يتم التخلص منها في حوالي 940 مكتباً عشوائياً منتشرة في جميع أنحاء البلاد (وزارة البيئة اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، 2020).

في الوقت نفسه، حققت الشركة الخاصة التي تم تليزيمها منذ عام 1994 جمع ومعالجة النفايات في معظم أنحاء لبنان (بيروت وجبل لبنان) -شركة سوكلين (جزء من مجموعة أفيردا) - إيرادات سنوية تجاوزت 170 مليون دولار، وهو ما يُعد أعلى عائدات إدارة النفايات في العالم (شعبان، 2016). فقد احتكرت شركة سوكلين إدارة النفايات في بيروت وجبل لبنان منذ التسعينيات، عندما فازت بعقد لبناء واختبار وتشغيل محرقة للنفايات تقع في منطقة العمروسية. بيد أن العمل في هذا الموقع لم يدم طويلاً حيث أحرق الأهالي الغاضبون المنشأة في عام 1996، ولكن من خلال عقود أخرى، تمكنت سوكلين من معالجة حوالي 50% من النفايات المنتجة على الصعيد الوطني، وقدمت خدماتها لما يقارب الـ 400 بلدية (شعبان، 2016). وقام مجلس الإنماء والإعمار بتجديد عقد الشركة ثلاث مرات دون طرح مناقصات عامة. ومع كل مرة يُجدد فيها العقد، زادت رسوم جمع ومعالجة النفايات، التي تسد جميعها باستخدام التحويلات من الصندوق البلدي المستقل، وهو نظام منح حكومي يوزع الضرائب والرسوم المخصصة للبلديات.

لم تؤت الخطط المتعاقبة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ثمارها أبداً في الأعوام 2006 و2010 و2014 و2015 و2019. بل واستمر احتكار شركة سوكلين في بيروت وجبل لبنان، حيث أدارت الحكومة المركزية عقودها وليس البلديات. وفي الوقت نفسه، في مناطق أخرى، أدارت البلديات واتحادات البلديات نفاياتها باتباع نهج لامركزي، مع توجيه المساعدات الدولية لتمويل محطات

المعالجة الميكانيكية البيولوجية التي تضم وحدات لفرز النفايات وتحويلها إلى أسمدة، وتحقيق معدلات منخفضة لمنع وصول النفايات إلى المطامر والمكبات العشوائية (قزي، 2017).

يجب فهم السياسات غير الملائمة لإدارة النفايات في لبنان في سياق المشهد العام لصنع السياسات، الذي يتجسد في "سياسة الإقصاء" (كارمن جحا، 2021). ويتمثل أحد أبعاد الإقصاء في الإفلات من العقاب، إذ يمكن أن تمر السنوات دون وجود خطة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، ويمكن ارتكاب الجرائم البيئية دون التعرض لأي مُساءلة قانونية على الإطلاق. كما يتسبب النظام السياسي الذي يعزز المحسوبية في التوظيف والتعيينات في المؤسسات الحكومية، لا سيما في المؤسسات الرقابية (مكتب التفتيش المركزي، ودewan المحاسبة، من بين هيئات أخرى) وعدم استقلال القضاء، في إضعاف المُساءلة. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن عدة قرارات قضائية من الحيلولة دون تشييد وتوسيع مطمري برج حمود وكوستا برافا، على الرغم من عدم موافقة وزارة البيئة على دراسات تقييم الأثر البيئي التابعة لهذه المطامر ومخالفتها للقوانين المرعية الإجراء.

أما البعد الثاني للإقصاء يتمثل بإعطاء شرعية للغير شرعي. إذ إن مؤسسات الدولة والبرلمان ومجلس الوزراء ليست الأماكن التي تُتخذ فيها القرارات. واتخاذ القرارات الاستراتيجية رهن إرادة أمراء الحرب الطائفيين (الزعماء) أو قادة الأحزاب. وهذا يجعل من الصعب تحقيق المُساءلة. على سبيل المثال، لم تستند قرارات إنشاء ثلاثة محارق للنفايات إلى الأسس العلمية أو الجدوى الاقتصادية أو الحاجة الفعلية، بل على أساس الحصص والتوزيع الطائفي لمرافق الدولة. علاوة على ذلك، عندما وافق مجلس الوزراء على خارطة الطريق لإدارة النفايات في عام 2019، أعطى الأحزاب السياسية مهلة عدة أيام لاختيار مواقع المحارق جنوب بيروت، بدلاً من اعتماد معايير علمية لتحديد مواقع المحارق (موقع "نافذة العرب"، 2019).

أما البعد الثالث لسياسات الإقصاء هو انتشار الفساد. إذ يتعامل السياسيون مع المناصب والموارد العامة على أنها أملاكهم الخاصة ويستخدمونها لأغراض الزبائنية. وليس لديهم مصلحة في أي محاولة للإصلاح ولن يستفيدوا منها (كارمن جحا، 2021). فعلى سبيل المثال، كان الدافع وراء قرار اعتماد حرق النفايات، على الرغم من عدة تقارير تفيد بأنه ليس الحل الأفضل للبنان (الاتحاد الأوروبي؛ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، 2018)، الأرباح الخاصة التي حققها بعض السياسيين من التعاون مع القطاع الخاص. ويعتقد الكثيرون أن جزءاً كبيراً من عائدات شركة سوكلين كان يُنفق على تقديم الرشاوى إلى القادة السياسيين لضمان "استمرار الأعمال بسلاسة" (شعبان، 2016). وغالباً ما يشير منتقدو الشركة إلى علاقتها القوية بعائلة الحريري كمثال على الفساد والمحسوبية داخل لبنان (مركز معارف المجتمع المدني، 2016).

أدى الفساد المقترن بالإهمال وعدم الكفاءة إلى استمرار سوء إدارة النفايات، مما أدى إلى تفاقم انعدام ثقة المواطنين في الدولة وكذلك القطاع الخاص. وأدى التخلص من 80-90% من النفايات وطمرها دون معالجة، وحرقتها في الأماكن المفتوحة، والروائح المنبعثة من مكبات النفايات البحرية ومحطات تسيخ النفايات، والفشل في معالجة العصارة الناتجة عن مطامر النفايات إلى تفاقم ظاهرة "ليس في عقر داري (نيمبي)، حيث عارض السكان بشدة إنشاء مرافق لإدارة النفايات الصلبة في مناطقهم.

وفي ظل استمرار سوء إدارة النفايات، نظم المجتمع المدني العديد من حملات المناصرة على مر السنين للضغط من أجل اتباع ممارسات أفضل في هذا القطاع.

يتناول هذا البحث تطور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ودورها وحملات المناصرة المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة منذ بداية أزمة النفايات عام 2015. ويتطرق إلى التنظيم واستراتيجيات المناصرة والأدوات والتحديات وخرائط الطريق المعتمدة والدروس المستفادة من هذه الحركات والتحالفات، باستخدام تحليل مقارن بين "الحراك" الذي نشأ خلال أزمة النفايات عام 2015 و"ائتلاف إدارة النفايات" الذي تشكل عام 2017 في مواجهة استمرار سوء إدارة النفايات وخطط الحكومة لاعتماد حرق النفايات.

كانت الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات لهذا البحث هي ملاحظات المشاركة في الاحتجاجات والاعتصامات والأنشطة (مع الأخذ بعين الاعتبار أن مؤلفة البحث هي عضوة في "ائتلاف إدارة النفايات")، بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية مع الناشطين، واستعراض الدراسات الموجودة حول هذا الموضوع ومصادر إعلامية ثانوية. ويستند هذا البحث أيضاً إلى مقابلات ومناقشات غير رسمية مع جهات فاعلة في "الحراك" و"ائتلاف إدارة النفايات". وتم تقديم النتائج الأولية خلال ورشة عمل حضرها أعضاء المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والباحثون لتقييم آرائهم حول النشاط وحملات المناصرة بدءاً من الاحتجاجات التي بدأت عام 2015 حتى الآن.

## 2 كيف حشد المواطنون اللبنانيون جهودهم حول سوء إدارة النفايات: تسلسل زمني

في عام 1997، أنشئ مكبّ الناعمة للنفايات جنوب بيروت ليعمل لمدة ست سنوات، حتى عام 2003. بيد أن موعد إغلاق المكبّ تأجل إلى 15 تموز/يوليو 2015، نظراً إلى أن التعاقد مع شركة سوكلين كان يتجدد دون طرح مناقصات عامة (مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، 2019). وبحلول عام 2015، كانت شركة سوكلين تتخلص من 2,600 طن يومياً في مكبّ الناعمة للنفايات بعد فرز وإعادة تدوير نسبة ضئيلة من النفايات (شعبان، 2016).

في عام 2013، بدأ سكان القرى المحيطة بمكبّ الناعمة، الذين يعانون من رائحة النفايات والآثار الصحية السلبية، في التنظيم للاعتراض على هذا المكبّ. ونظموا اجتماعات مع البلديات والأحزاب السياسية في المناطق المحيطة بمكبّ النفايات، بالإضافة إلى إعداد حملات توعية ضمن المجتمعات المحلية (يحيى، 2021). وتضافرت هذه الجهود لتشكيل حملة لإغلاق مطمر الناعمة للنفايات. وقام ناشطون وأفراد من المجتمع المحلي في الحملة بقطع الطريق المؤدي إلى مكبّ الناعمة للنفايات في صيف عام 2014. وبعد مواجهة قصيرة، أصدرت الحكومة بياناً تلتزم فيه بإيجاد حل بديل مقابل مهلة لمدة عام واحد من المحتجين. بحلول نهاية تلك المهلة، في تموز/يوليو 2015، لم تكن هناك خطة بديلة للتخلص من النفايات ولا أي دليل على أن الحكومة حاولت تطوير خطة بديلة (أبو الريش، 2015).

وبعد دراسة سعة تخزين النفايات في المرافق التي تديرها سوكلين، أدرك أعضاء الحملة أن إغلاق مكبّ النفايات لمدة ثلاثة أيام سيؤدي إلى إغراق شوارع بيروت وجبل لبنان بالنفايات. ولهذا قرروا في اليوم الذي انتهى فيه العقد مع سوكلين قطع الطريق المؤدي إلى مطمر النفايات لضمان إغلاقه نهائياً (يحيى، 2021).

وفي ظل عدم وجود عقد ولا مكان للتخلص من النفايات، توقفت سوكلين عن العمل في بيروت وجبل لبنان. وتراكمت النفايات في الشوارع، وبدأ السكان يعانون من عواقب هذه الأوضاع غير الصحية، حيث تم اعتماد حرق النفايات في الهواء الطلق وسط لامبالاة من الحكومة. وقد كانت أزمة النفايات أحد مظاهر الأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد (قديح، 2021).

اجتاحت موجة من الاحتجاجات لبنان في آب/أغسطس 2015، بعد أسابيع قليلة من إغلاق مكبّ الناعمة للنفايات. وأطلقت مجموعة من ناشطي المجتمع المدني حركة "طلعت ريحتكم" في محاولة لتسييس أزمة النفايات وربطها بفساد السلطات (كرباج، 2017).

عندما ظهرت أزمة النفايات، كانت البلاد تعاني منذ فترة طويلة من شلل المؤسسات العامة والخلل الوظيفي. فقد ظل لبنان دون رئيس جمهورية لمدة 14 شهراً بسبب تعطيل البرلمان وعدم تأمين النصاب القانوني لانتخاب رئيس بسبب دوافع سياسية. وفي الوقت نفسه، صوّت البرلمان اللبناني على تمديد ولايته (الكريدي، 2016).

وبحسب وصف مروان الكريدي، "كشفت أزمة النفايات عن جسد سياسي متعفن مقطوع الرأس بلا هدف- فقد أصبحت الأمة مثل جثة متحللة. فمن الناحية الرمزية والمجازية، جعلت حركة "طلعت ريحتكم" هذا العفن السياسي ظاهراً للعيان بشدة من خلال الاستثمار ليس فقط في رمزية النفايات، بما فيها من استعارات تشير إلى التعفن، والرائحة النتنة، والوسخ، والغثيان، والمرض، والفساد، بل أيضاً من خلال الإصرار على فكرة المواطنة التي تستند إلى جسم سياسي غير طائفي ويخضع لسيادة القانون" (الكريدي، 2016).

بدأت حملة "طلعت ريحتكم" كهاشتاج أطلقه ناشطو المجتمع المدني احتجاجاً على تراكم النفايات في الشوارع. وتحول الهاشتاج إلى صفحة على فيسبوك، ثم إلى حملة، وسلسلة من الاعتصامات المنظمة التي بدأت في تموز/يوليو 2015 في ساحة رياض الصلح (كرباج، 2017). وفي أعقاب ذلك، تشكلت مزيد من المجموعات وانضمت إلى الحركة على النحو المبين في الشكل 1. وأصبحت الاحتجاجات تُعرف باسم الحراك، نظراً إلى أنها جمعت عدة مجموعات وحركات للتظاهر ضد النظام السياسي (كارمن جحا، 2021).

الشكل 1 المجموعات التي انضمت إلى الحراك (كرباج، 2017)

| أبرز الحملات | الحملات الأخرى التي نُظمت خلال الفترة نفسها | المنظمات غير الحكومية المدنية والبيئية |
|--------------|---|--|
|              |   |  |

|  |  |  |
|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>● الحركة البيئيّة اللبنانيّة</li> <li>● المفكرة القانونية</li> <li>● الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات "لادي"</li> <li>● فرح العطاء</li> <li>● الجمعية المستقلة لنقابات العمال</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>● جايي التغيير</li> <li>● على الشارع</li> <li>● الشعب يريد</li> <li>● العدالة الاجتماعية النسوية</li> <li>● أندية الطلاب مثل "نادي السنديانة الحمراء" في الجامعة الأميركية في بيروت، ونادي "راديكال" في الجامعة اللبنانية</li> <li>● شباب 22 آب</li> <li>● حلوا عتّا</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>● طلعت ريحتكم</li> <li>● بدنا نحاسب، بما في ذلك الأعضاء المستقلون وأعضاء حركة الشعب، والحزب السوري القومي الاجتماعي - جناح النهضة، وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وشباب ضد النظام.</li> </ul> |
|--|--|--|

لم يكن التنسيق بين أطراف الحراك سهلاً؛ إذ رفضت بعض المجموعات التنظيم -لا سيما "طلعت ريحتكم"- لأنها لا تريد أن تشبه الأحزاب السياسية الحالية، معتقدة أنها أفضل حالاً بدونها (كرباج، 2017).

وسرعان ما ظهرت التناقضات بين المنظمات؛ فقد اقتصر خطاب الحركة البيئية اللبنانية على الجانب التقني لأزمة النفايات، إذ تمحورت محادثاتهم حول الدعوة إلى حلول تقنية مثل الفرز من المصدر وإعادة التدوير (كرباج، 2017). في الوقت نفسه -مع تفاقم الغضب- اتسعت دائرة المطالب من الدعوة إلى حل علمي وشفاف وبيئي لإدارة النفايات دون إهدار للمال العام، إلى رفض الصفقات ونظام المحاصصة والفساد، والمطالبة بانتخابات برلمانية ورئاسية (الزين، 2016).

في 22-23 آب/أغسطس 2015، تجمع آلاف المواطنين في ساحة رياض الصلح، فتصدت لهم قوات الأمن بالقوة المفرطة بخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع والهرافات والأعيرة المطاطية والذخيرة الحية (كرباج، 2017). في اليوم التالي، أعلنت الحكومة إجتماعها على خطة شاملة وُضعت في 2014 تقسم لبنان إلى ست مناطق خدمية وتطلق مناقصة لجمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها. وفقاً لهذه الخطة، لا يحق لأي شركة الحصول على عقد يخص أكثر من منطقتين من المناطق الست. لكن تحت ضغط الاحتجاجات الكبيرة ألغت الحكومة المناقصة. وبعد فترة وجيزة، أعلن وزير البيئة محمد المشنوق أن الحكومة ستبدأ في تنظيف الشوارع من النفايات، مع استئناف فرق سوكلين جمع النفايات في عدة مناطق.

من ناحية أخرى، كشفت لقطات مصورة مسربة أن الحكومة كانت تستخدم مكبات مؤقتة، وقد كان ذلك -في كثير من الحالات- يتم من خلال التواطؤ مع السلطات البلدية (أبو الريش، 2015). وعلى إثر اللقطات المسربة، طالب المتظاهرون باستقالة وزير البيئة، إذ احتلت مجموعة من نشطاء "طلعت ريحتكم" وزارة البيئة ورفضت المغادرة قبل استقالة الوزير. كما بدأ بعض المتظاهرين إضراباً عن الطعام في انتظار استقالة المشنوق؛ وقد أدى كل ذلك إلى تنحيه عن اللجنة الوزارية المشرفة على إدارة النفايات التي كان يرأسها، وعيّن تمام سلام -رئيس الوزراء- أكرم شهاب وزير الزراعة ليحل محل المشنوق.

خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2015، سوق شهاب ومجلس الوزراء لخطة تدعو إلى فتح مطمر الناعمة لمدة سبعة أيام لإزالة النفايات المتراكمة من بيروت وجبل لبنان. على أن يتبع ذلك خطة مؤقتة مدتها 18 شهراً ستمدد خلالها الحكومة عقد سوكلين وتحدد مطمرين جديدين في سرار -عكار والبقاع بالقرب من الحدود السورية. وعدت الحكومة بتقديم حوافز مالية لهاتين المنطقتين، لكنها كانت تسعى فعلياً لرشوة السكان وممثليهم السياسيين. وأشار شهاب إلى أن مسؤولية إدارة النفايات ستعود إلى البلديات في نهاية الفترة الانتقالية (أبو الريش، 2015).

ظهرت حملات "ليس في عقر داري" (نيمبي) في المناطق؛ رفضت حركة "عكار منا مزبلة" و"حراك بعلبك" إقامة مطامر جديدة في عكار وبعلمك. وشاركهم المتظاهرون في بيروت رفض الخطة لأسباب بيئية وفنية. تخلت الحكومة عن خطة شهاب في كانون الأول/ديسمبر 2015 عندما وافق مجلس الوزراء على اقتراح لتصدير النفايات إلى الخارج. استخدم بعض الناشطين علاقاتهم الشخصية وعلاقتهم مع المنظمات الدولية -بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات - للضغط من أجل كشف فضيحة خطة احتيالية لتصدير النفايات تحت أسماء شركات مزيفة (قديح، 2021). عملت حملة "بدا نحاسب" على التحقيق في الشركات التي كان من المقرر التعاقد معها لتصدير النفايات، واكتشفت أنها شركات وهمية. وفي 19 شباط/فبراير 2016، أعلن مجلس الوزراء إلغاء خطة التصدير.

في نهاية شباط/فبراير 2016، عادت الحكومة إلى صيغة مختلفة من خطة شهاب، داعية إلى فتح مطمر كوستا برفا وبرج حمود، وهي الخطة التي قوبلت أيضاً بمعارضة السكان المحليين. في كوستا برفا، وصف النشطاء الخطة بأنها "جريمة بيئية"، إذ إنها تنتهك اتفاقية برشلونة التي تحظر إنشاء مطامر على ساحل البحر الأبيض المتوسط. كما احتشد سكان الشويفات من أجل خلق خلية أزمة تعمل على مقاومة طويلة الأمد لإنشاء مطمر النفايات، حيث نظم النشطاء اعتصامات متعددة ضد إنشاءه. أما في برج حمود، فقد نظم حزب الكتائب احتجاجاً لمدة شهر ضد إنشاء المطمر، حيث تأخر البناء والعمل ومنعت الشاحنات من دخول المطمر عدة مرات. وفي أيلول/سبتمبر 2016، رفع محامون ونشطاء دعوى قضائية ضد الدولة والشركات الخاصة لمنع إنشاء المطمرين. وفي النهاية، أطلق مجلس الإنماء والإعمار المرحلة الأولى من مناقصة إنشاء محارق للنفايات، وهو المشروع الذي يقدر أن يستغرق إنشائه ثلاث سنوات (مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، 2019).

أدى العنف الذي مارسته السلطات، والافتقار إلى التنظيم، وعدم تطوير استراتيجية مشتركة إلى تفكيك الحراك. ومن أهم نتائج الحراك هو تأثيره التراكمي، حيث كان بمثابة نقطة ارتكاز لظهور مجموعات سياسية ناشطة جديدة تعمل على تغيير النظام (الكريدي، 2016).

تزامن تفكك الحراك باعتباره حركة احتجاجية مع عودة الوضع لما كان عليه في سياسة إدارة النفايات. إلا أنه بين عامي 2015 و2016، سعت الشبكات الاجتماعية التي ولدت من رحم الحراك إلى مواجهة النخبة السياسية من خلال حملة انتخابية أُطلق عليها اسم "بيروت مدينتي" (كارمن جحا، 2019).

قرر أعضاء "بيروت مدينتي" الترشح للانتخابات البلدية على أساس برنامج شامل وضعه خبراء باستخدام نهج تشاركي يعمل على أساس القاعدة الشعبية. واقترحوا برنامجاً لإدارة النفايات الصلبة لبلدية بيروت، إلا أنهم بعد خسارتهم في الانتخابات البلدية، التقوا رئيس البلدية المنتخب وعرضوا برنامجهم واستعدادهم للمساعدة والتعاون معه في تنفيذه. لكن رئيس البلدية كان لديه خطة أخرى لبناء محرقة نفايات لبيروت؛ وهي التكنولوجيا نفسها التي روجت لها الحكومة.

في عام 2017، شعرت "بيروت مدينتي" بالحاجة الملحة للتعاون وتوحيد الجهود مع كافة المجموعات العاملة في إدارة النفايات الصلبة، ودعت إلى اجتماع لتشكيل تحالف ووضع استراتيجية موحدة للدعوة إلى إدارة أفضل للنفايات ووقف اعتماد المحارق. وبناءً عليه، تشكل ائتلاف إدارة النفايات في نهاية عام 2017 بهدف الضغط على السلطات لتبني استراتيجيات وخطط الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة التي تهدف إلى حماية البيئة، وحماية الصحة العامة، وزيادة استرداد الموارد باتباع مبادئ الاقتصاد الدائري والإنتاج والاستهلاك المستدام.

### 3 الحراك (2015) وائتلاف إدارة النفايات (2017): دراسة حالة مقارنة لحركتي مناصرة

تم اختيار حركتي مناصرة بغرض المقارنة بينهما في دراسة حالة. يعتبر "الحراك" -الذي نشأ خلال أزمة النفايات في عام 2015، وسط مظاهرات 29 آب/أغسطس الضخمة- أكبر حشد جماهيري نشأ منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1990 ضد قضايا معيشية عابرة للطوائف تتعلق بالنفايات الصلبة (حرب، 2016). أما ائتلاف إدارة النفايات -الذي تأسس في عام 2017- فهو عبارة عن شبكة اجتماعية تتداخل مع "الحراك" وتكمل مسيرته من خلال سردية مشتركة ومصالح مشتركة. تشكلت كلتا الحركتين كرد فعل على فشل الحكومة في إيجاد حلول لأزمة النفايات. يمكننا اعتبار ائتلاف إدارة النفايات بمثابة إعادة تعبئة "للحراك" باستخدام استراتيجيات مختلفة، والانتقال من الشوارع إلى أشكال أخرى من المناصرة المدنية التي سنعرضها فيما بعد. لا يعني تفكك "الحراك" أن هذه الشبكة الاجتماعية لم تستمر في العمل بعد تفككها؛ بل إن ظهور ائتلاف إدارة النفايات يظهر أن الشبكة الاجتماعية ظلت نشطة، و نتج عنها بعث حراك جديد في ظرف سياسي مختلف. تساعد دراسة الحالة المقارنة هذه في استخلاص الدروس المستفادة من خلال إظهار أوجه التشابه والاختلاف من حيث التنظيم، واستراتيجيات المناصرة، والأدوات المستخدمة، والتحديات التي واجهت هاتين الحركتين الاجتماعيتين اللتين تدافعان عن التغيير في إدارة النفايات الصلبة.

#### 1.3 التنظيم

تبنت مجموعات الحراك أشكالاً تنظيمية عفوية خارج التنظيمات السياسية التقليدية. فقد كان هيكلها مرناً، وكان خطابها عاطفياً، ومطالبها فضفاضة. وأكد أعضاء الحراك أنها حركة أفقية بلا قيادة (كرباج، 2017).

شكَّلت المجموعتان الرئيسيتان في "الحراك" - "طلعت ريحتكم" و "بدنا نحاسب" - لجنة التنسيق ولجنة المتطوعين. كان اللجنتان السابقتان تضم من 10 إلى 20 مشارك موزعين على لجان السياسة والإعلام والتنسيق وجمع التبرعات والتطوع ومهام أخرى. لم

تكن معايير اختيار أعضاء هذه اللجنة واضحة. كما تبنت لجنة التنسيق نهجاً توافيقياً، إذ استمرت المناقشات إلى أجل غير مسمى حتى يتم التوصل إلى اتفاق بالإجماع. وعلى هذا النحو، قد تستمر الاجتماعات في بعض الأحيان لساعات طويلة دون أن يلزم عن ذلك التوصل إلى أي قرار. ومن هنا جاءت معظم قرارات لجنة التنسيق خارج اجتماعاتها الرسمية. وكان للاجتماعات الخارجية غير الرسمية تأثير أكبر من الاجتماعات الداخلية، التي أصبحت عديمة الجدوى تقريباً (كرباج، 2017).

لم يكن لدى لجنة المتطوعين عدد محدد من المشاركين؛ بل يعتمد عدد المتطوعين على طبيعة النشاطات والاجراءات المباشرة. لم يُسمح للمتطوعين بالمشاركة في لجان العمل أو حضور اجتماعاتهم، وكان دورهم مقتصرًا على توفير الدعم الميداني اللوجستي أثناء النشاطات والمظاهرات. أدى هذا التقييد لدورهم إلى انتشار الشعور بالإقصاء بينهم (كرباج، 2017).

فشلت المبادرات التي قادتها الحركة البيئية اللبنانية، والمفكرة القانونية، وغيرهما لتطوير الهيكل التنظيمي للجنة التنسيق، والنظام الداخلي، والمسؤوليات، وآليات صنع القرار، وإجراءات المساءلة؛ وذلك بسبب رفض "طلعت ريحتكم" و"بدنا نحاسب". عللت "طلعت ريحتكم" رفضها بالتزامها بالشكل الأفقي المرن وغير الهرمي للتنظيم، بينما قالت "بدنا نحاسب" إن القضايا التنظيمية لا يمكن مناقشتها قبل الاتفاق على الرؤية السياسية والأهداف (كرباج، 2017).

فشلت هذه المجموعات في تحقيق تنظيم سياسي ورؤية مشتركة. وبعد الاحتجاجات الجماهيرية التي وقعت في 22-23 آب/أغسطس 2015، نشأ خلاف بين ناشطين من "طلعت ريحتكم" ونشطاء آخرين بعد أن استخدم الأوائل مصطلح "المتسللين" لوصف المتظاهرين غير السلميين، وهو ما اعتُبر شكلاً من أشكال "التمييز ضد الفقراء" (الزين، 2016) (كرباج، 2017). علاوة على ذلك، أدى القرار الأحادي الذي اتخذته "طلعت ريحتكم" بتأجيل التظاهرات حتى 29 آب/أغسطس، ورفضهم التنسيق مع ناشطين وحركات وجمعيات سياسية أخرى، إلى زيادة التوتر (كرباج، 2017).

تظهر عدة أمثلة هذا الضعف في التنسيق، بما في ذلك ما حدث عندما منحت "طلعت ريحتكم" مهلة 72 ساعة للحكومة لتنفيذ مطالبها دون أي خطط حقيقية للتصعيد. وعشية الموعد النهائي قررت مجموعة من الناشطين من "طلعت ريحتكم" اقتحام وزارة البيئة دون أي تنسيق مع الآخرين. كما شهدت حادثة أخرى حين دعوا "طلعت ريحتكم" و"بدنا نحاسب" إلى تظاهرتين في الوقت نفسه في موقعين مختلفين دون تنسيق مسبق بينهما.

بشكل عام؛ جمع "الحراك" الأموال من خلال التمويل الجماعي والتبرعات الفردية التي ساعدت في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وإعداد مواد التواصل ودفع تكلفة جميع الخدمات اللوجستية. فقد استطاع الحراك استقطاب الشارع بطرق غير متوقعة، وجذب أنظار وسائل الإعلام، وتجنيد مشاركين جدد بوسائل إبداعية. إلا أنه لمي يستطع تحويل مطالب المتظاهرين إلى برنامج سياسي موحد (كرباج، 2017). إن وضع أهداف استراتيجية يساعد على تمكين وتحفيز المجموعات المحلية، لكن هذا لم يحدث، وهو ما أدى في النهاية إلى حل "الحراك".

كانت مطالب "الحراك" واسعة وشاملة؛ أما ائتلاف إدارة النفايات فقد تشكل باعتباره مجموعة أكثر تخصصاً وذات نطاق محدد. ضم الائتلاف مجموعات من منظمات المجتمع المدني (السياسية والبيئية)، وخبراء مستقلين، ومؤسسات اجتماعية، وناشطين بيئيين في لبنان (انظر الشكل 2). كما تمثلت رؤيته في حماية البيئة من أجل مستقبل مستدام، وتمثلت مهمته في معالجة الانتهاكات البيئية في إدارة النفايات في لبنان والدفع نحو الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.



للائتلاف هيكل تنظيمي داخلي أفقي بطبيعته؛ كما لديه لجنة توجيهية يشارك في انتخابها جميع الأعضاء الذين يشكلون الجمعية العمومية. وينقسم الأعضاء إلى مجموعات تنسق وتقدم تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية كما هو موضح في الشكل 3.

الشكل 3: الهياكل التنظيمية لائتلاف إدارة النفايات



طور ائتلاف إدارة النفايات نظام داخلي يحدد هيكلته الإدارية، وأدوار ومسؤوليات المجموعات المختلفة، وعملية الانتخابات، وشروط العضوية، وتعديل النظام الداخلي، وحل الائتلاف وغيرها من الأمور.

ويتألف أعضاؤه المؤسسون من جميع المجموعات التي استجابت للدعوة للاجتماعات التي أطلقتها "بيروت مدنتي". انضمت بعض المجموعات لفترة قصيرة، وانسحبت بعد فترة وجيزة بسبب الخلاف حول اعتماد تقنيات معينة لمعالجة النفايات الصلبة

والتخلص منها (مثل جمعية الأرض - لبنان)، بينما انسحبت بعض المجموعات الأخرى نتيجة للخلافات التنظيمية (مثل جمعية ريساكل لبنانون "Recycle Lebanon -").

أما عن استقطاب المتطوعين، فعادة ما يتم على مرحلتين؛ فبعد أن يملأ المتطوعون طلب انتساب إلى الائتلاف، يجري قبولهم كمؤيدين أو داعمين ويمنحوا الفرصة للمشاركة في الاجتماعات والأنشطة. وبعد بضعة أشهر، يجري تقييم التزام وأداء ومساهمة المتطوعين للتحقق من أهليتهم للانضمام إلى الائتلاف كأعضاء. وبمجرد أن يصبحوا أعضاء، يكونون جزءاً من الجمعية العامة ويحصلون على حق التصويت.

بالنسبة لانضمام مجموعات إلى ائتلاف إدارية النفايات، يشترط تصويت الجمعية العامة بالقبول أو الرفض. أعربت بعض الأحزاب السياسية -مثل "حزب سبعة"- عن رغبتها في الانضمام إلى الائتلاف؛ إلا أن الجمعية العمومية اتخذت قراراً بعدم قبول عضوية أي حزب سياسي. ومع ذلك، يمكن التنسيق مع الأحزاب السياسية عندما تكون هناك فرص سانحة تخدم مهمة ورؤية الائتلاف.

أما عضوية المؤسسات الاجتماعية والقطاع الخاص فتعتمد على وضعها القانوني، وما إذا كانت رؤيتها تتماشى مع رؤية الائتلاف من حيث الإدارة المستدامة للنفايات. كما يتطلب تصويت الجمعية العمومية بالقبول أو الرفض. لا تزال معايير عضوية الائتلاف قيد التطوير حتى اليوم، وقد أثير هذا الموضوع خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الذي أجري داخلياً وخارجياً لتطوير استراتيجية جديدة للائتلاف.

يتبنى الائتلاف الوسائل التشاركية والديمقراطية في صنع القرار؛ إذ تتخذ القرارات من خلال المشاركة النشطة في الاجتماعات والمناقشات والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الأخرى. وعند جوب اتخاذ قرار، يسعى الائتلاف للوصول إلى إجماع الآراء. وإذا لم يتحقق ذلك، فيجري التصويت وتتخذ القرارات على أساس أغلبية الأصوات.

قرر ائتلاف إدارة النفايات البقاء بلا قيادة (دون قائد أو رئيس) واتباع هيكلية إدارية تضع القيادة بيد الفريق، وهو ما يسمح بتوزيع أكبر للسلطة وتقليل مركزية صنع القرار. تعزز قيادة الفريق الاستقرار والتحفيز والإبداع والمساءلة، وتستخدم وقت المتطوعين ومهاراتهم وجهدهم بشكل فعال. يمكن للمجموعات أن تحقق أهدافها، وتنمو بفاعلية أكثر كفريق واحد مع مرور الوقت، وتعمل على تمكين أعضائها ونموهم وتطويرهم (غانتس، 2016). علاوة على ذلك، أرادت الحركات المدنية الناشطة مثل ائتلاف إدارة النفايات و"طلعت ريحتكم" تحدي فكرة الزعيم التي سادت عبر الأحزاب التقليدية التي كانوا يقفون ضدها. وقد ساعد ذلك أيضاً في توزيع المسؤولية وتخفيف عمليات الهجوم على الأشخاص واغتيال الشخصيات القيادية.

كان لأعضاء وأنصار الائتلاف خلفيات متنوعة تشكل فرقاً متعددة التخصصات تضم المحامين والمهندسين (المدنيين والكيميائيين والبيئيين والزراعيين و المعماريين) وخبراء الاتصالات والمتخصصين في إدارة البيئة وعلماء المناة وعلماء الأحياء ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات ومتخصصي إدارة الأعمال والمنتجين والمترجمين...إلخ. نجح الائتلاف في كسب أرضية صلبة بفضل الأعضاء الفنيين والمتخصصين ذوي الخلفيات المعرفية الواسعة، والمعرفة التقنية، والحيادية، والذين أتوا من خارج "الحراك". سمح هذا للائتلاف بتمييز نفسه عن "الحراك" (على الرغم من أنه يضم مجموعات كانت جزءاً من الحراك مثل: طلعت ريحتكم)، كما نجح في إعادة صياغة صورته الرمزية بحيث لم يستطع السياسيين تشويهها كما فعلوا مع الحراك (زينة عبلة، 2022).

من المعلوم أن الموارد المالية والمادية ضرورية لعملية المناصرة المدنية؛ ومن أجل الحفاظ على الحياد والاستقلال، اعتمد تمويل ائتلاف إدارة النفايات بشكل أساسي على رسوم العضوية والتمويل الجماعي وأنشطة جمع التبرعات. لم تقبل أي تبرعات من الأحزاب السياسية أو المؤسسات الأجنبية أو أعضاء البرلمان أو الحكومة. يمكن قبول التبرعات الفردية، ولكن يجب أن تكون غير مشروطة. كما حدد حد أقصى للتبرع الفردي لضمان عدم تجاوزه نسبة معينة من التبرعات السنوية.

### 2.3 استراتيجيات وتكتيكات المناصرة المدنية

اختلفت الاستراتيجيات التي تبناها كلٌّ من "الحراك" وائتلاف إدارة النفايات بناءً على الموارد المتاحة، والظرف الزمني، وفعالية التكتيكات. وتجدر الإشارة إلى أن التكتيكات لا تكون دائماً معدة مسبقاً، وذلك بسبب نقص الموارد والجوانب التطوعية للمناصرة والافتقار إلى التطورات المنتظمة التي تتطلب استجابات جاهزة. استخدم ائتلاف استراتيجيات وتكتيكات أكثر من "الحراك"، وهناك بعض التكتيكات المشتركة التي استخدمها كلاهما؛ فقد اشتركا في تجييش مشاعر الغضب والحاجة الملحة لمعالجة المشاكل بين الأشخاص الذين يعانون من ظروف غير صحية بسبب سوء إدارة النفايات. إلا أنهما اعتمدا في حملاتهم على أساليب وتكتيكات مختلفة من الأنشطة المباشرة غير العنيفة. ركزت استراتيجيات ائتلاف إدارة النفايات على خمسة جوانب: القانونية والتقنية والسياسية والشعبية والرقابية؛ وحاولت الانتقال من حالة الاعتراض إلى حالة المطالبة بالحلول. كما استفاد أعضاء الائتلاف من العمل والتشاور والمناقشة مع مجموعات الناشطين. لقد حاولوا وضع استراتيجيات، ولكن كان عليهم أن يتفاعلوا دائماً مع التطورات غير المتوقعة في هذا القطاع مما كان يبعدهم عن تنفيذ استراتيجياتهم. كذلك لم يتمكن الائتلاف بسبب ضيق الوقت ونقص الموارد والمشاكل الخاصة بالواقع اللبناني والسياسي من السعي إلى بناء شراكات دولية أو الحصول على إرشادات وتوجيهات من المنظمات الدولية. أما الاستراتيجيات والتكتيكات التي استُخدمت فهي على الشكل التالي:

#### 1.2.3 التعبئة والتواصل

لقد حفز "الحراك" الناس للتحرك من خلال فضح أفعال الحكومة والتشهير بسوء الإدارة عن طريق نشر مقاطع فيديو وأدلة دامغة على وسائل التواصل الاجتماعي. فقد استخدم مقاطع فيديو لسوء إدارة النفايات وغيرها من المواد الإعلامية المتوفرة، وعلقت عليها، وشاركتها عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي. تفاعل الناس بكثرة مع صفحاتهم، وتمكن الحراك من الوصول إلى حوالي مليون متابع (أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" طلب عدم الكشف عن هويته، 2021).

استقطبت الحملة عدداً كبيراً من المتطوعين، واحتشد بعضهم للمشاركة في التنظيم والتحضير للأنشطة في ذلك الوقت. فوجئ أعضاء "طلعت ريحتكم" بالعدد الكبير للمتطوعين، ولم يكن لديهم البنية التحتية والإمكانات لحشدهم جميعاً بشكل فعال (أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" طلب عدم الكشف عن هويته، 2021).

وقد أُقيمت علاقات طيبة مع مجموعات المغتربين التي نظمت -بالتنسيق مع الحملة- مظاهرات واعتصامات داعمة لها في عدة دول في الخارج.

ساعد اكتساب ثقة الجمهور "الحراك" في جمع الأموال من خلال التمويل الجماعي والتبرعات الفردية، وهي الأموال التي ساعدت بدورها في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وإعداد مواد التواصل ودفع تكاليف الخدمات اللوجستية.

كما تطوعت مجموعات من الفنانين والممثلين والمنتجين وغيرهم، وأطلقوا حملة للترويج لـ "الحراك" وتعزيز علاقة العديد من المواطنين بالحملة (الزين، 2016).

دعمت المفكرة القانونية الحراك عبر تشكيل لجنة من المحامين لحماية حقوق المتظاهرين والدفاع عنها. تطوع المحامون بوقتهم لضمان سلامة المتظاهرين وواجهوا قضاة لهم وانتماءات وعلاقات سياسية قوية للإفراج عن المتظاهرين. كانت هذه المبادرة الأولى من نوعها في لبنان، وتميزت بروح العمل التطوعي والتفاني والمثابرة من المحامين، والإبداع القانوني الذي مارسوه، والطمأنينة التي نقلوها للمتظاهرين والمجتمع، وتنظيم وتوثيق الانتهاكات القانونية. نجح المحامون في عرض قضايا المعتقلين على الناس وإعلاء الصوت ضد محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية، التي أحيل إليها 54 مدنياً إثر اعتقالهم أثناء التظاهرات (الزين، 2016) (كرباج، 2017).

استخدمت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي لمجموعات "الحراك" بكثافة، وخلقت محتوى إعلامي لوسائل الإعلام والصحفيين. علاوة على ذلك، فإن حجم المشكلة (النفائيات التي تملأ الشوارع) وحجم الاحتجاجات جعلت التغطية الإعلامية مهمة وساعدت في جذب مزيد من المبتدئين في العمل المدني الذين انضموا للحركة. كما اضطلعت وسائل الإعلام بدور تعبوي، وحثت الناس على النزول إلى الشوارع حتى دون أن يكونوا منتمين إلى مجموعات معينة (كرباج، 2017). ساعدت التعبئة المفتوحة على تجنيد مشاركين جدد، لكنها حدت من إمكانية تطوير روابط قوية بين هؤلاء المشاركين والناشطين (Verhulst & Walgrave, 2009).

في بداية نشاط "حراك"، سمحت القنوات الإعلامية للمتظاهرين بالتعبير عن مطالبهم ومطالبهم عبر البث التلفزيوني المباشر فيما بدا وكأنه هايد بارك (كرباج، 2017). إلا أن وسائل الإعلام الداعمة غيّرت موقفها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وتبنت خطاباً يشوه المتظاهرين، متهمَةً إياهم بالإضرار بالمتلكات العامة والخاصة. وهو ما أثبت أن الاعتماد على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي غير مستدام بمجرد أن غيرت وسائل الإعلام أجنداتها (كرباج، 2017).

أما بالنسبة إلى ائتلاف إدارة النفائيات فقد تشكل باعتباره شكلاً من أشكال العمل الجماعي من خلال شبكة مكونة من أفراد وجماعات متمكنين (بعضهم كان جزءاً من الحراك) تعمل على التشاركية والتواصل مع الحلفاء. لقد ربط الائتلاف أعداداً من المجموعات التي تقوم بدور التعبئة معاً في كلِّ متماسك واستفاد من "الاستقطاب الجماعي"، أي التوسع السريع للحركة من خلال بناء تحالفات مع الجماعات الأصغر الموجودة أصلاً (اسلانيديس، 2012).

لا يعتمد الائتلاف على التعبئة الجماهيرية؛ فقد واصل إشراك الأعضاء وحشدهم من خلال تناقل الأخبار بين الناس ونشر الفيديو والصور والمرئيات والوثائق على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، عقد الائتلاف جلسات توعية في البلديات والمهرجانات والمدارس والجامعات لإطلاع الناس على الوضع الحالي وأنظمة إدارة النفائيات البديلة والحلول.

كما أطلق ائتلاف إدارة النفائيات عدة حملات إعلامية حول الانتخابات النيابية ودور مجلس النواب في التشريع والرقابة، وحرقت النفائيات والمعلومات المضللة التي قدمتها بلدية بيروت بخصوص خططها لبناء محرقة (حملة تضليل). علاوة على ذلك، ولتبسيط تأثير سوء إدارة محارق النفائيات، أطلق الائتلاف حملة تحت شعار "حرقنوا سمنا". وهي حملة تستهدف إعداد وتركيب نصب فني معبّر طوله 12 متر، يظهر فيه علم مصنوع من الدخان الأسود، بالقرب من الموقع المقترح لإنشاء محرقة نفائيات في بيروت. يرمز

العلم المرفوع إلى المشهد الأسود الذي سيخيم على بيروت ومحيطها إذا اعتمد بناء المحرقة حلاً لإدارة النفايات في ضوء الإدارة السيئة للمرافق العامة في لبنان. صُنِع العلم من الدخان الأسود وكأنه يرمز إلى مستقبل بيروت إذا بُنيت المحرقة في الفترة المقبلة. ومن خلال جعل (الدخان) غير المرئي مرئياً، تهدف الحملة إلى زيادة الوعي بمخاطر سوء إدارة المحارق.

أطلق الائتلاف وشارك بمحادثات ومناظرات عامة مع المواطنين والسلطات المحلية والأحزاب السياسية والخبراء. كما نظم ورشة عمل للصحفيين لتقديم البيانات والأدلة حول إدارة النفايات الصلبة في لبنان ولنقل موقف الائتلاف منها.

بالتعاون مع جمعية "بيروت دي سي"، أطلق ائتلاف إدارة النفايات مسابقة أفلام حول إدارة النفايات؛ وبالتعاون مع عدد من الفنانين، نظم الائتلاف معرضاً فنياً لزيادة الوعي وتحسيس الناس بالمشكلة. استخدمت العرائض ونشرت على وسائل التواصل الاجتماعي وفي المناسبات العامة وفي المهرجانات لزيادة الوعي وحشد الدعم لمؤازرة القضية.

### 3.2.2 البيانات الرسمية

استخدمت الخطابات العامة والبيانات والمؤتمرات الصحفية للإعلان عن مطالب الحراك وائتلاف إدارة النفايات وموقفهما من الخطط الحكومية.

وقد تمثلت مطالب الحراك في الآتي:

- استقالة وزير البيئة، محمد المشنوق، لتقاعسه عن أداء مهامه.
- تحرير أموال البلديات في الصندوق البلدي المستقل.
- إلغاء القرار الوزاري رقم 1 بتاريخ 2015/1/12 وجميع القرارات المتعلقة به.
- استكمال تحقيق المدعي العام المالي حتى صدور نتائج التحقيق في الفساد في ملف النفايات.

في المقابل، أصدر ائتلاف إدارة النفايات عدداً من البيانات حول القضايا والقرارات التي تتعلق بإدارة النفايات الصلبة في البلاد، من بينها توسيع المطامر البحرية، وقرار مجلس الوزراء المتعلق بإنشاء ثلاث محارق للنفايات، وخارطة الطريق الخاصة بإدارة النفايات، وإقامة مطامر صحية في الشمال دون إجراء دراسات لتقييم الآثار البيئية.

### 3.2.3 الاحتجاجات والمظاهرات

تُعدّ التعبئة أو المظاهرات الشعبية من الأدوات المهمة التي لجأ إليها الحراك وائتلاف إدارة النفايات لتحقيق عدة أهداف. يتمثل الهدف الأول في إقناع عامة الناس بمدى أهمية القضية. أما الهدف الثاني فهو تحدي المفاهيم السائدة وزيادة الوعي، وزعزعة الثوابت الثقافية والسياسية المترسخة من أجل إحداث تغيير في السلوكيات على المستوى الفردي. بينما يتمثل الهدف الأخير - الذي يصعب تحقيقه- في التعبئة العامة للضغط على السياسيين (الهندي وحداد ونجيم، 2018).

نظم الحراك مظاهرات حاشدة شارك فيها آلاف الأشخاص للتعبير عن غضبهم ورفضهم للوضع في ذلك الوقت. فقد نُظمت مسيرات واعتصامات واحتجاجات في ساحة رياض الصلح وساحة الشهداء، أو في أماكن محددة مثلاً أمام وزارة المالية للمطالبة بتحرير أموال البلديات، وأمام مبنى المحكمة العسكرية احتجاجاً على محاكمة الناشطين عسكرياً. ونظمت بعض التظاهرات في مناطق مختلفة داخل لبنان وخارجه في الوقت نفسه.

ودعا ائتلاف إدارة النفايات إلى الخروج في مظاهرات واحتجاجات للإعراب عن رفض القرارات الحكومية (مثل قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وقرار إنشاء محارق النفايات الثلاث، واعتماد خارطة الطريق الخاصة بإدارة النفايات في عام 2019، وغيرها من القرارات الأخرى). وعقد الائتلاف مؤتمرات صحفية للتعبير عن معارضته لتلك القرارات وطرح مطالبه وتقديم حلول بديلة.

في السياق السياسي اللبناني، لا تثمر التعبئة الشعبية عن نتائج يمكن التحكم بها، ولا تؤثر كثيراً في عملية تغيير السياسات، إذ يلاحظ أن الأحزاب السياسية والسياسيين لا يغيرون مواقفهم بناءً على الضغط الشعبي وإنما وفقاً لمصالحهم السياسية (الهندي وحداد ونجيم، 2018).

#### 3.2.4 حلول بديلة

في خطوة تعكس مدى تطور ونضج أساليب حركة الاحتجاج، انتقل الحراك من الرفض التام لمقترحات الحكومة لحل الأزمة، إلى الإعلان في مؤتمر صحفي، عُقد في 29 أيلول/سبتمبر 2015، عن خطتهم البديلة لإدارة النفايات رداً على محاولات لفرض قرار وزاري باعتبار أن هذا هو الخيار الوحيد.

قدمت الخطة البديلة حلاً بيئياً لمعالجة أزمة النفايات، تركز على خفض الحاجة إلى المطامر إلى أقل حد ممكن. وتقتصر إدارة سليمة ومستدامة للنفايات، تؤدي البلديات دوراً محورياً فيها. وأكدت على ضرورة فرز النفايات وتأمينها عند المصدر، لأن هذا سيحقق فوائد اقتصادية وسيؤدي إلى تنمية صناعات إعادة التدوير وتسبيخ النفايات العضوية (تحويل النفايات إلى أسمدة). واقترحت استخدام المواد المرفوضة خلال عملية التدوير في تأهيل المقالع والكسارات.

ورفض الحراك إعادة فتح مطمر الناعمة أو فتح مطمر جديد في سلسلة جبال لبنان الشرقية رفضاً قاطعاً، لما يشكله ذلك من تهديد على سلامة المياه الجوفية. ورفض أيضاً تمديد عقود العمل مع شركة سوكلين، وكرر مطالبه باستكمال التحقيقات القضائية بشأن مزاعم الفساد في مشاريع إدارة النفايات خلال الفترة الأخيرة، واستقالة وزير البيئة محمد المشنوق، وتحرير أموال البلديات، وإلغاء القرار الوزاري السابق رقم 1 بتاريخ 2015/1/12 وجميع القرارات المتعلقة به (الأخبار، 2015).

أما عن ائتلاف إدارة النفايات، فقد قدم أوراقاً وحلولاً تقنية عديدة لمعالجة مشاكل النفايات الصلبة. ووضع تحليلات مفصلة مرجعية ترفض استخدام المحارق، واستخدام الوقود البديل في صناعة الأسمنت. وطرح أيضاً حلاً لإدارة نفايات الردميات الملوثة بالأسبستوس الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، وكيفية إزالة أطنان الأسماك النافقة من على ضفاف بحيرة القرعون.

إلى جانب ذلك، قدم الائتلاف خارطة طريق للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة لوزير البيئة ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي. تهدف الخارطة إلى التحول من مفهوم إدارة النفايات باعتباره (الآلية للتخلص منها) إلى مفهوم إدارة وتنظيم الموارد، وذلك من خلال ربط إدارة النفايات بكفاءة استخدام الموارد، والانتقال إلى اعتماد مبدأ الاقتصاد الدائري. وترتكز الخطة على الأولويات التالية:

- فرز أنواع النفايات المختلفة والتخفيف من إنتاجها.

- تخفيف الضرر البيئي الناتج عن سوء إدارة النفايات (خاصة المكبات العشوائية والمطامر الصحية) وآثارها الصحية السلبية.
- إنشاء نظام إدارة متكاملة للنفايات الصلبة مبني على هرمية إدارة النفايات ومبادئ الاقتصاد الدائري.
- تطوير القدرات المؤسسية لإدارة النفايات الصلبة.
- وضع آليات للمراقبة والمساءلة.
- خفض كلفة إدارة النفايات وتأمين الاستدامة المالية لهذا القطاع واسترداد الموارد.

### 3.2.5 التعبئة المسرحية والفنية والأنشطة "الرمزية"

أوجد الحراك طاقة أمل ومواجهة لم تكن الهيئات والمنظمات التقليدية، كالأحزاب السياسية أو النقابات العمالية، قادرة على استحداثها بسبب بعض العوامل الهيكلية والسياسية. ولهذا فإن هذا الشكل من ممارسة السياسة يمتلك القدرة على تعبئة الشارع (كرباج، 2017).

خلال الحراك، أستخدمت الفنون المختلفة والرسم على الجدران (الغرافيتي) للتعبير عن غضب المحتجين ومطالبهم. فقد سخر فنان الغرافيتي علي رافعي من القمع الذي تمارسه قوى الأمن من خلال لوحة جدارية كتب عليها: "منكم وإليكم وعليكم". وأبرزت الرسامة ومصممة الغرافيك جنى طرابلسي معركة الشارع في مجموعة تصميماتها المسماة (لكم ولنا) وحولت فرقة "الراجل الكبير" الموسيقية شعار "كلن يعني كلن" إلى أغنية. وغنى مغنيا الراب مازن السيد (الراس) وבו ناصر الطفار أغنية بعنوان "نحن والزبل جيران" (كرباج، 2017).

تضمنت بعض مظاهر الاحتجاج إلقاء النفايات أمام منازل المسؤولين وأمام السراي الحكومي، وكذلك إلقاء البيض والطماطم وأكياس النفايات على سيارات أعضاء مجلس النواب المشاركين في جلسات الحوار الوطني خلال دخولهم إلى مبنى البرلمان في ساحة النجمة وخروجهم منه (كرباج، 2017).

وكان اقتحام وزارة البيئة والاعتصام داخلها للمطالبة باستقالة وزير البيئة أحد الأنشطة المباشرة التي خطت لها حركة "طلعت ريحتكم" ونفذتها بشكل فردي دون التنسيق مع مجموعات أخرى. وهي خطوة كان من المقرر اتخاذها لتصعيد المواجهة بعد إعطاء الحكومة مهلة 72 ساعة لتنفيذ مطالب الحراك التي تضمنت استقالة وزير البيئة.

اشتملت الخطوات الرمزية أيضاً على جمع النفايات وتنظيف مجرى نهر بيروت، حتى ترى الحكومة أنه في إمكان مجموعة من الناشطين إنجاز ما عجزت هي عن تنفيذه على الرغم من كل الموارد التي تمتلكها.

لا يمكن تحديد مدى فعالية هذه الخطوات، لكنها حافظت على زخم الاحتجاجات وجعلت الأضواء مسلطة على أنشطة الحراك طوال الوقت.

### 3.2.6 التدخلات والاستراتيجيات النفسية

خلال موجة ثانية من الخطوات المثيرة للجدل التي أعقبت الاحتجاجات التي تم قمعها بعنف، بدأ بعض ناشطي الحراك في اللجوء إلى الاستراتيجيات النفسية. فقد بدأ بعض النشطاء إضراباً عن الطعام للمطالبة باستقالة وزير البيئة. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر

2015، حاول ناشطان إضرام النيران في نفسيهما أمام المحكمة العسكرية احتجاجاً على احتجاز الشرطة لرفاقهم (الكريدي، 2016). جاءت هذه الخطوات بناءً على قرارات فردية، وعلى الرغم من أن الحراك لم يكن هو من بادرها، لكنه دعمها (الزين، 2016) (أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" طلب عدم الكشف عن هويته، 2021).

### 3.2.7 اللجوء للقضاء

استخدم ائتلاف إدارة النفايات التقاضي باعتباره استراتيجية مناصرة ودعوة لممارسة الضغط الجماعي. كان لهذه الاستراتيجية عدة فوائد، من بينها دفع السلطة القضائية إلى إعادة النظر في القضية والسياسات المتعلقة بها بنفسهم؛ وإتاحة الفرصة لتحقيق الانتصار، وتحدي الخصوم الأيديولوجيين. أما بالنسبة لتحديات التقاضي فتتضمن: التكلفة العالية للإجراءات القضائية، من ناحية الوقت والمال، وعدم التأكد من نتائج النزاع القضائي بسبب تجزأ السلطة القضائية واختلاف المحاكم (جين ورايت، 2013).

أعد الفريق القانوني لائتلاف إدارة النفايات عدة إجراءات قضائية، من بينها:

- تقديم طعون إلى مجلس شورى الدولة ضد قرارات مجلس الوزراء الثلاثة (ألا وهي اعتماد المحارق، وتوسعة مطمر الغدير (الكوستا برافا)، وخارطة الطريق الخاصة بالإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة). وقد قدمت هذه الطعون بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى (الحركة البيئية اللبنانية وجمعية "ريساكل لبنان") ومجموعات من الناشطين، وبعض الأفراد في المناطق المتضررة (حركة "مواطنون ومواطنات في دولة" ومواطنون من شمال لبنان).
- في معركته ضد محرقة بيروت، سلم الائتلاف إنذارين رسميين إلى أعضاء بلدية بيروت عبر كاتب عدل، يحذرهم فيهما من مخاطر اعتماد محرقة النفايات وعواقبها الوخيمة، ومن أنهم سيصبحون عرضة للمساءلة والملاحقة القانونية في حال تسبب اعتماد المحارق في أيّ أضرار صحية عامة أو اجتماعية أو بيئية.
- مساعدة مجموعات في طرابلس على تقديم طعن بشأن سوء إدارة مكب طرابلس إضافة إلى مساعدة المواطنين في مناطق مختلفة من أجل تقديم شكاوى تتعلق بحرق النفايات في المكبات القريبة منهم.
- تقديم أمر على عريضة إلى قاضي الأمور المستعجلة في بيروت لإصدار قرار يحظر خلط النفايات الخطرة الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت مع النفايات غير الخطرة ومطالبة السلطات المعنية بوضع خطة إدارة سليمة لهذه النفايات.
- مراجعة مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والقوانين الأخرى ذات الصلة والتعليق عليها. وقد أرسلت التعليقات إلى جميع أعضاء مجلس النواب وأخطروا بها قبل إصدار القانون. وقد تعاون الائتلاف مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لاقتراح تعديل على القانون.

لم يكن ائتلاف إدارة النفايات مسجلاً رسمياً في وزارة الداخلية والبلديات، وهو ما شكل تحدياً خلال عملية التقاضي. لهذا قُدمت الطعون والالتماسات بأسماء أفراد، أو منظمات عضوة في الائتلاف، أو بالتنسيق مع تحالفات أخرى. صحيح أن الدعاوى القضائية لم تسفر عن أيّ تغييرات إيجابية لكنها شكلت تحدياً جيداً للهيئات الحكومية لتدرك أن ثمة مواطنين ومجموعات يراقبون الإجراءات والقرارات التي تتخذها.

### 3.2.8 الرقابة

تابع ائتلاف إدارة النفايات أداء الحكومات في إدارة النفايات وتطبيق القوانين والتشريعات البيئية. ولجأ إلى أسلوب الرقابة أيضاً

ليثبت للحكومة أنها عاجزة عن رصد ومراقبة المخالفات القائمة في القطاع البيئي وتطبيق القوانين المرعية الإجراء. مثلاً، إذا لم تستطع وزارة البيئة أو مجلس الإنماء والإعمار الإشراف على الأداء البيئي لمنشآت ومرافق إدارة النفايات الصلبة الموجودة حالياً ومراقبتها، بما في ذلك المحارق الصغيرة، إذن كيف يمكنها التأكد من أن المحارق الضخمة التي تخطط لبنائها ستؤدي مهامها بشكل صحيح؟

وجه الائتلاف رسائل رسمية إلى وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار يطلب فيها الاطلاع على تقارير تقييم الأثر البيئي ونتائج المراقبة البيئية للمحارق والمطامر، كما وساعد المواطنين أيضاً على تقديم شكاوى إلى وزارة البيئة فيما يتعلق بالحرق العشوائي للنفايات. تسعى هذه الإجراءات إلى حث الجهات المعنية على أداء واجباتها ومهامها في حماية البيئة على أكمل وجه.

وجه الائتلاف أيضاً رسائل إلى وزارة البيئة والاتحاد الأوروبي والسفارة الألمانية وشركة "كومبي ليفت" (Combi Lift) بشأن إدارة النفايات الكيميائية الخطرة التي وجدت في المرفأ بعد انفجار 4 آب/أغسطس 2019.

شارك خبراء أعضاء في ائتلاف إدارة النفايات في اللجان الفنية المعنية بمراجعة استراتيجية إدارة النفايات و خارطة الطريق لإدارة المتكاملة لإدارة النفايات واجتماعات العامة لدراسات تقييم الأثر البيئي لمنشآت ومرافق إدارة النفايات. وقدموا آراءهم وملاحظاتهم عليها خلال الاجتماعات وفي وثائق مكتوبة أرسلت إلى الأطراف المعنية.

### 3.2.9 إعداد قضية مناصرة مدعومة بالأدلة

تمكن ائتلاف إدارة النفايات من جمع عدد كبير من الوثائق والبيانات حول إدارة النفايات الصلبة في لبنان. واستناداً إلى المراجع العلمية والبيانات المتاحة وبالتعاون مع خبراء في شؤون البيئة وإدارة النفايات، جهز الائتلاف ملاحظاته وحججه واقترح خارطة طريق لإدارة النفايات الصلبة. أعد الائتلاف أيضاً أوراقاً بحثية توضح موقفه بشأن حرق النفايات واستخدام الوقود البديل وغيرها من التقنيات المقترحة في مناطق أخرى مختلفة.

بالإضافة لذلك، أعد الائتلاف مواد إعلامية (منشورات وملصقات ورسوم بيانية) نُشرت على الإنترنت مع مواد أخرى سمعية وبصرية. واستخدم الائتلاف أفلام وثائقية قصيرة - "Zero Waste Lebanon | صفر نفايات في لبنان" و "An Incinerator for Beirut | محرقة لبيروت؟" - أنتجها حلفاء الائتلاف للمساعدة في توضيح الحلول المقترحة لإدارة النفايات (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: 2020 Beyond group).

قدم الائتلاف أدلة وتقديرات لتكاليف الحلول البديلة التي يمكن استخدامها عوضاً عن المحارق، وبرهن على وجود هذه الحلول وإمكانية تنفيذها، وقام بمشاركة هذه البدائل مع الجهات المعنية.

علماً أنه من المهم للغاية إعداد استراتيجية مناصرة مدعومة بالأدلة، لكنها غير كافية للتأثير على الرأي العام وتغيير السياسات. هناك ارتباط وثيق بين التحولات في الرأي العام والسياسات التي تتبناها الحكومة (ليبورن لانغتون وكويلتر بينر وتريبلور، 2021). تم اقتراح نظريتين محتملتين لشرح هذا الارتباط::

<sup>1</sup> شركة "كومبي ليفت" (Combi Lift) هي شركة ألمانية خاصة تم التعاقد معها لإزالة النفايات الكيميائية الخطرة الناتجة عن انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020.

الأولى، هي أن التحولات في الرأي العام تقود إلى تحولات في السياسة. وفقاً لهذه النظرية، تستجيب الأحزاب السياسية للإرادة الديمقراطية للشعب. إذ يولد التحول في التوجهات العامة ضغطاً على صانعي السياسات يجعلهم يستجيبون للجماهير من خلال الشروع في تغيير السياسات. هذا يعني أنه ينبغي أن ينصب اهتمام حركة الاحتجاج على كيفية تغيير الرأي العام لصالح قضيتها - الإطار الذي يراها الناس من خلاله ومدى أهميتها- حتى تتمكن من تغيير السياسات.

أما الثانية، فهي ترى أن التحولات السياسية هي ما يؤدي إلى تحولات في الرأي العام. وبحسب هذه النظرية، فإن التغييرات السياسية التي تتبناها الأحزاب -وتغيير النخب لأرائها "والتلميح" بذلك للناس عبر وسائل التواصل المختلفة- هي ما تسفر لاحقاً عن تحول في الرأي العام. وقد يعني هذا أنه ينبغي على حركات الاحتجاج أن تركز جهودها على تأمين توافق بين السياسيين والنخب الأخرى مع آرائها والتأكد من إحداث تغيير في السياسات، وهو ما سيجرب عليه بالتبعية تغيير في الرأي العام (ليبورن لانغتون وكويلتر بينر وتريلور، 2021).

بالنسبة لائتلاف إدارة النفايات، فإنه اعتمد كلا المسارين، سواءً أكان المسار الداخلي من أجل التأثير على رأي السياسيين (من خلال عقد اجتماعات ومناقشات مع مختلف الأحزاب وأعضاء البرلمان والوزراء وغيرهم) إضافةً إلى المسار الخارجي الذي يسعى لكسب الرأي العام (من خلال الأنشطة التوعوية والفن والإعلام والاجتماعات وورش العمل، وما إلى ذلك)، وذلك للتأكد من إحداث تأثير أفضل.

### 3.2.10 عرض نماذج الحلول

تعد المشاريع التجريبية أو التوضيحية واحدة من الوسائل الأخرى التي قد يلجأ إليها الناشطين لإصلاح السياسات والبرامج. يمكن أن توضح المشاريع التجريبية مدى فعالية الإصلاح على نطاقات صغيرة، وهو ما يساعد على حشد الدعم لتطبيق الإصلاحات على نطاق أكبر دون فرض مخاطر جسيمة على الأطراف المعنية. وعليه، يمكن اعتبار أن المشاريع التجريبية تلك تعد بمثابة استراتيجية تدريبية تهدف إلى الدعوة إلى تغييرات أكبر في السياسة (جين ورايت، 2013).

سلط أعضاء في ائتلاف إدارة النفايات الضوء على نماذج لبعض الحلول ونفذوها حتى لا تبقى مجرد نظريات. ففي حين ظلت بلدية بيروت وهيئات حكومية أخرى تردد أن الفرز من المصدر لا يمكن تطبيقه في لبنان وفي المناطق الحضرية، نفذت "مدينتي تفرز" - وهي مبادرة أطلقتها حركة "بيروت مدينتي" - مشروع لفرز النفايات من المصدر في حي البطركية في بيروت لإثبات أن الفرز من المصدر يمكن أن ينجح في المناطق الحضرية وذات الدخل المنخفض والمتوسط. وجرى إعداد وتعميم دليل إرشادي للفرز من المصدر.

نظم ائتلاف إدارة النفايات بالتعاون مع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ورشة عمل لتدريب البلديات على التخطيط لإدارة النفايات الصلبة. وعرضت الورشة تجارب ناجحة من بلديات في لبنان استطاعت إدارة نفاياتها.

قامت مجموعات مثل "Lebanese composters | لبيانيز كومبوسترز"، وهم أعضاء في الائتلاف، بتطبيق أنشطة تتعلق بتسبيخ النفايات العضوية على المستويين المنزلي والمحلي.

أما شركة "نضيرة" المجتمعية، وهي عضوة في الائتلاف أيضاً، فإنها استخدمت التكنولوجيا لتشجيع السكان على تغيير سلوكياتهم. قدمت الشركة حلاً لإدارة النفايات قائمة على اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى البلديات وإدارة الأبنية تهدف إلى تشجيعهم على فرز

النفائيات من المصدر وزيادة معدلات استرداد المواد وتقليل تكاليف إدارة النفائيات. ونفذت نموذج تجريبي لهذا الحل في عام 2021 في بلدة "بكفيا"، وتعاونت الشركة مع فريق بحثي من "جامعة يل" لتقييم أثر مبادرة "نضيرة"، من خلال تطبيق المبادرة على نصف البلدة لتشكيل مجموعة مرجعية للمراقبة ومجموعة علاج.

وفي غضون ثلاثة أشهر، تمكنت من ملاحظة زيادة بنسبة 100% في عدد المنازل التي تفرز النفائيات ضمن مجموعة العلاج، وتحسن ملحوظ في جودة الفرز من المصدر، ناهيك عن الزيادة في معدلات استرداد المواد وتحسين كفاءة العمليات المسجلة في معمل "بي كلين" لفرز النفائيات في بكفيا، وهو ما يعني زيادة الإيرادات وانخفاض التكلفة. وعلى مدار السنة الماضية، توسعت رقعة المبادرة لتشمل بلدة "رأس المتن" والبلديات المجاورة التي تتعاون مع معمل شركة "غرين مونت ريسايلنغ" لفرز النفائيات، ليصبح عدد المنازل التي تقدم خدماتها إليها حوالي 2500 منزل.

كذلك يعمل برنامج "Yalla Return | يلا ريتورن" التابع لشركة "نضيرة" على استلام المواد القابلة لإعادة التدوير، وهو مخصص للمدن والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية. يشجع تطبيق "يلا ريتورن" السكان على جمع المواد القابلة لإعادة التدوير وتسليمها إلى مراكز معينة من خلال مكافأتهم بحوافز مالية (60% من قيمة المواد القابلة لإعادة التدوير تعود ثانيةً للمستخدمين) على هيئة نقاط ائتمانية في تطبيق يلا ريتورن. ويمكن استبدال هذه النقاط بقسائم لشراء المواد الغذائية من أي فرع تابع للبرنامج أو التبرع بالنقاط لجمعيات خيرية.

لا توفر هذه المبادرة حلاً مستدامة فحسب، لكنها أيضاً تدعم السكان الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية من خلال الاستفادة من المواد القابلة لإعادة التدوير الموجودة لديهم. افتتحت المبادرة أول مركز لها في "الطريق الجديدة" (في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021) ثم الثاني في "مار مخايل" (في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021) بجانب مركز "نساند".

أظهرت مبادرات "نضيرة" و"يلا ريتورن" أهمية توظيف التكنولوجيا بالمقارنة مع حملات التثقيف والتوعية التقليدية. فقد ساعدت التكنولوجيا في زيادة المشاركة، والوصول إلى المستخدمين بطريقة أكثر دقة، وتوفير حلقة تغذية راجعة أكثر إحكاماً، وعمليات أكثر أمناً.

تعد هذه الأنشطة مشاريع إضاحية تجريبية بطبيعتها، تبرهن أنه يمكن تنفيذ الحلول دون أن تدفع ائتلاف إدارة النفائيات للقيام بدور الحكومة.

### 3.2.11 إشراك صناع القرار

استناداً إلى تحليل للاقتصاد السياسي وعملية تحديد الفرقاء المعنيين، تواصل ائتلاف إدارة النفائيات مع سلطات محلية ووطنية. ومنذ البداية، عمل الائتلاف بالتنسيق مع أعضاء في مجلس النواب لضمان الحصول على تأييدهم ودعمهم، ولتحقيق الاستفادة من الجهود الحالية ودعم صناع القرار المعارضين للمحارق. وبفضل هذا التنسيق، تمكّن الائتلاف من مشاركة المعلومات وتبادل البيانات مع أعضاء مجلس النواب ومستشاريهم على حد سواء (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: Beyond group, 2020).

أثبت أعضاء الائتلاف خبراتهم التقنية خلال ظهورهم العلني في وسائل الإعلام وخلال المناقشات، ولم يتمكّنوا من كسب ثقة الجمهور فحسب، وإنما أيضاً ثقة السياسيين الذين تواصلوا مع الائتلاف ليطلعوا أكثر على الوضع، وهو ما أدى إلى تحقيق مشاركة أكثر فعالية وإجراء مفاوضات أكثر نجاحاً مع بعض الأطراف.

في إطار عملية تحديد الفرقاء المعنيين التي اضطلع بها الائتلاف، تواصل أعضاء في الائتلاف مع بعض رجال الدين لمساعدتهم في نشر الوعي خلال اجتماعاتهم وفي أماكن العبادة والمدارس، وهو أسلوب فعال للغاية ممكّن الائتلاف من الوصول إلى عدد أكبر من الناس (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: Beyond group, 2020).

عقد الائتلاف اجتماعات مع أحزاب سياسية مختلفة ومع بلدية بيروت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزير البيئة والداخلية والبلديات لمناقشة القضايا الخاصة بإدارة النفايات. ونشر الائتلاف كافة محاضر الاجتماعات على الإنترنت لضمان الشفافية وإتاحة المعلومات للجمهور. شارك الائتلاف أيضاً في اجتماعات عُقدت لاستعراض خطة إدارة النفايات وخارطة الطريق وقدم ملاحظات وتعليقات عليها.

لا شك أنه من الصعب إقناع صنّاع القرار (في مجلس النواب والمجالس البلدية) ذوي الانتماءات السياسية والذين يتحملون المسؤولية عن قرارات أحزابهم. لكن المثير للدهشة هو أن قادة الائتلاف تمكّنوا من إقناع أعضاء في مجلس بلدية بيروت بتغيير تصويتهم السابق "بنعم" على إنشاء المحارق إلى الامتناع عن التصويت (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: Beyond group, 2020). وقد حدث ذلك للأسباب التالية:

- أدى تقديم الحقائق التقنية المدعومة بالأرقام ضد إنشاء محارق النفايات والطعن في المعلومات التي قدمها رئيس بلدية بيروت إلى إثارة الشكوك في المشروع بين أعضاء مجلس البلدية والأطراف المؤثرة.
- الطعن في مصداقية رئيس البلدية من خلال تقديم حقائق تدحض ادعاءاته.
- المناقشات والمناظرات واللقاءات المباشرة المتواصلة مع أعضاء مجلس البلدية والأطراف المؤثرة.
- استغلال الفرص المتاحة بفعل عوامل خارجية، بما في ذلك تغيير بعض الأحزاب السياسية لرأيها حول المشروع، مثل حزب "الكتائب اللبنانية" وحزب "القوات اللبنانية"، والنفوذ الذي تتمتع به شخصيات دينية بارزة على أعضاء المجلس البلدي الراضين للمشروع.

### 3.2.12 بناء شراكات

لم تقتصر أنشطة المناصرة التي نظمها الائتلاف على الفرقاء المعيّنين في المؤسسات العامة فحسب، فقد كوّن الائتلاف علاقات مع شخصيات هامة وجماعات أخرى ذات نفوذ، داخل وخارج المؤسسات الحكومية، ممن يسيطرون أو يؤثرون على صنع السياسات.

استطاع الائتلاف من خلال الشراكات التي أقامها الحصول على الموارد والاستفادة من الدعم التقني. وساعدته الشراكات في توسيع خطته الخاصة بالتوعية وحسنت آلية إعداد الأبحاث والتوثيق لديه، ومكّنته كذلك من استغلال الموارد المجتمعية وتوظيفها في إعداد أنشطته وتنفيذها (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ مجموعة الإصلاح، 2020). وقد أقام الائتلاف شراكات مع المؤسسات التالية:

- منظمات دولية مثل "المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية" من أجل تعزيز أساليب الإدارة وبناء قدرات البلديات فيما يتعلق بقطاع إدارة النفايات الصلبة (من خلال تنظيم اللقاءات وورش العمل المشتركة، وما إلى ذلك). ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" التي يتعلق دورها بالرصد والمراقبة، والضغط من أجل وضع خطة لإدارة النفايات الصلبة، ووضع حد للتوسع في إنشاء المكبات وزيادة أعدادها والتوقف عن التخلص من النفايات وحرقها في الأماكن المكشوفة (من خلال تنظيم اجتماعات ونشر بيانات صحفية مشتركة).
- البلديات: من أجل المساعدة التقنية وبناء القدرات وزيادة الوعي (من خلال تنظيم الندوات والاجتماعات وورش العمل).
- أعضاء في مجلس النواب (منهم النواب بولا يعقوبيان وإلياس حنكش ونديم الجميل وسامي جميل وهاكوب ترزيان وأسامة سعد وعناية عز الدين وغسان مخيبر وجورج عقيص وعماد واكيم ومحمد رعد، وغيرهم) من أجل تشكيل مجموعة ضغط لتعديل قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ولوقف إنشاء محرقة بيروت.

- منظمات غير حكومية من أجل زيادة الوعي وممارسة الضغط وتنظيم أنشطة المناصرة.
- القطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على فرز النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وتسبيخها (تحويلها إلى سماد عضوي).
- بعض النقابات، مثل نقابة أطباء لبنان (لا سيما أطباء أمراض الرئة) لتسليط الضوء على الآثار الصحية لحرق النفايات وسوء إدارتها. ونقابة المهندسين للتوعية على الإدارة المتكاملة للنفايات، ونقابة صيادي الأسماك لإبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسوء إدارة المطامر البحرية.
- شخصيات مؤثرة، من قبيل المدونين والفنانين وغيرهم، لزيادة الوعي وممارسة الضغط.
- شركات إعلامية وشركات تسويق لتنظيم الحملات الإعلامية وتصميمها (مثل مجموعة إمباكت بي بي دي أو " Impact BBDO").
- هيئات حكومية مثل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من أجل التدريب وتعزيز القدرات وتبادل المعلومات وإعداد تعديل لقانون إدارة النفايات الصلبة.

### 3.3 التحديات المطروحة

واجه الحراك وائتلاف إدارة النفايات بعض التحديات المشتركة وتحديات أخرى إضافية طرحت نفسها في فترات مختلفة.

#### 3.3.1 إطار وضع السياسات

تحد عدة عوامل من فعالية عملية صنع السياسات في لبنان، تأتي في مقدمتها الطبيعة الطائفية والتحزب والذبائنية والتشردم لمجموعات القوى الاجتماعية والسياسية التي تشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية. وفي مثل هذا المشهد السياسي، يصبح من العسير إجراء تحليل للاقتصاد السياسي وتحديد الفرقاء المعنيين، وهو ما يتعذر معه فهم الروابط والعلاقات بين مختلف الفرقاء المعنيين وصناع القرار (من أعضاء البلديات ورؤساء البلديات وأعضاء مجلس النواب والشخصيات السياسية المؤثرة ورجال الدين، وغيرهم)، أو إيجاد أرضية مشتركة بينهم للعمل جماعياً والتأثير على عملية تغيير السياسات. ولهذا السبب بذل الناشطون كثيراً من الوقت والجهد في محاولة فهم الديناميات والامتيازات والمسؤوليات السياسية بين الفرقاء المعنيين الذين يتفاوت تأثيرهم السياسي، سواء كانت حكومية أو غير الحكومية (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ مجموعة الإصلاح، 2020).

إن الفساد والإهمال السائدين في الهيئات الحكومية المسؤولة عن إدارة النفايات يُصعبان عملية التغيير، بسبب صعوبة اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة والحكم السليم.

يخوض الناشطون صراعاً عاماً مع أصحاب المصالح والنفوذ (العامة والخاصة) العازمين على مقاومة التغيير واقتسام موارد الدولة والعمل من أجل حماية مصالحهم السياسية والخاصة على حساب المصالح العامة. يستخدم هؤلاء الموارد العامة لخدمة مصالحهم، ولديهم إمكانيات الوصول بشكل غير محدود إلى الإعلام، وهم يتحكمون بالسلطة. في محاولة لإظهار مدى اختلال التوازن في القوة وحجم الموارد فيما بين مجموعات الناشطين والسياسيين، صرح أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" قائلاً: "يملك السياسيون موارد غير محدودة، وماذا لدينا نحن؟ مجرد صفحة على الفيسبوك!" (أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" طلب عدم الكشف عن هويته، 2021).

ويزيد غياب المساءلة والفصل بين السلطات وتسييس القضاء من التحديات التي تواجهها مجموعات الناشطين وتحدّ من قدرتها على إحداث التغيير. وصعّب غياب الأحزاب والنقابات وعدم ثقة الناس في الأحزاب التقليدية بسبب أدائها خلال الثلاثين سنة الماضية من إمكانية إقامة شراكات فاعلة. (خليل، 2021)

### 3.3.2 الوصول إلى المعلومات

على الرغم من صدور قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في عام 2017، لكنه لا يزال غير مطبق كما ينبغي. فقد واجه الناشطون تحديات كبيرة من أجل الحصول على المعلومات الرسمية من الحكومة. كان من الصعب مثلاً الحصول على عقود إدارة النفايات الصلبة أو التقارير المعدة لدراسة الأثار البيئية للمحارق.

وعوضاً عن ذلك، اعتمد الناشطون على الأصدقاء والمعارف والحلفاء من داخل المؤسسات العامة للحصول على المعلومات بصورة غير رسمية، وهو ما يهدد -في بعض الأحيان- بنزع الشرعية عن الحملات لأنهم لم يتمكنوا من الإفصاح عن مصادر معلوماتهم أو الإشارة إليها رسمياً. يؤدي نقص البيانات والإحصاءات والأرقام الموثوقة التي توضح كيفية تأثير السياسات على حياة الناس، إلى الحدّ من قدرة الناشطين على إعداد قضايا وحملات مناصرة مدعومة بالأدلة (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ مجموعة الإصلاح، 2020).

### 3.3.3 الموارد

أثرت ندرة الموارد أحياناً على فعالية الحملات وكفاءة نشر المعلومات، وهو ما حدّ من قدرة الناشطين على التوعية أو تنظيم الأنشطة الإبداعية أو الحصول على الأبحاث المتعمقة أو إمكانية إنتاج مواد إعلامية مقنعة.

أدى ذلك أيضاً إلى الحيلولة دون تعيين أشخاص متفرغين لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط المجموعات. إذ إن جميع الناشطين في حركة "طلعت ريحتكم" وائتلاف إدارة النفايات هم أشخاص متطوعون يعملون لفترات محدودة والتزامهم بالمهام يكون ضعيفاً في بعض الأحيان. عدم إمكانية تعيين أعضاء متفرغين للعمل بدوام كامل على القضايا يؤثر سلباً على كفاءة تنفيذ الأنشطة في بعض الأحيان.

دفعت محدودية الموارد الائتلاف إلى تركيز عمله أكثر على مستوى تغيير السياسات وليس على المستوى التنفيذي كالعمل مع البلديات من أجل إيجاد حلول مناسبة لكل بلدية على حدة، ودفعتهم أيضاً إلى تركيز العمل في بيروت وجبل لبنان بدلاً من المناطق الأخرى.

إن ندرة الموارد تتجلى أكثر في حالة المجموعات التي لا تقبل أيّ تمويل أو تبرعات من الجهات التي قد تسيطر أو تؤثر على قرارات المجموعة أو مسار عملها.

### 3.3.4 وتيرة الإجراءات الحكومية

إن الوتيرة السريعة لبعض الإجراءات والقرارات الحكومية المتعلقة بتنفيذ بعض المشاريع تصعب على المجموعات التخطيط والاستعداد للتحركات أو الأنشطة. مثلاً، كانت أنشطة ائتلاف إدارة النفايات خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسه تندرج في إطار رد الفعل على القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة.

### 3.3.5 العنف والاعتقال المعنوي

واجه الحراك عنفاً هائلاً من السلطات. فقد تعرض المتظاهرون للقمع باستخدام القوة المفرطة - استخدمت قوى الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وخرائط المياه والهرافات والذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين (كرباج، 2017) - وتم اعتقالهم والزج بهم في السجون وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية.

وتعرض بعض المتظاهرين للمضايقات والاعتداء الجسدي في أماكن عملهم، بينما تعرض آخرون للتهديد بفقدان وظائفهم والخدمات التي حصلوا عليها من أحزابهم السياسية (كرباج، 2017).

في حين واجهت حركة "طلعت ريحتكم" اتهامات بانتهاك حقوق الطبع والنشر، وتلقت صفحتها على فيسبوك الكثير من البلاغات يومياً بذريعة أنها "تروج للعنف"، مما أدى إلى خسارة متابعيها (أحد أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" طلب عدم الكشف عن هويته، 2021).

وأتهم أعضاء حركة "طلعت ريحتكم" بالانتماء إلى تنظيم داعش، وتم التشهير بهم باعتبارهم جزءاً من مؤامرة استراتيجية وضعتها دول وشركات أجنبية بهدف إسقاط النظام (الزين، 2016). وقد أدت تلك المحاولات الرامية إلى الاغتيال المعنوي -اغتيال الشخصية- إلى زعزعة ثقة الناس بهؤلاء الناشطين وقلل من تأييد الناس ومشاركتهم في الحراك.

بيد أن الأمر اختلف بالنسبة لائتلاف إدارة النفايات. إذ لم يتعرض الأعضاء للعنف أو الاغتيال المعنوي، على الرغم من محاولات رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت تهيب بعض الأعضاء الذين كانوا يعملون في الجامعة الأميركية في بيروت حيث كان يجري تشغيل محرقة نفايات طبية غير قانونية. غير أن أعضاء ائتلاف إدارة النفايات حملوا رئيس المجلس البلدي المسؤولية والمساءلة بسبب علمه بوجود المحرقة وعدم اتخاذ إجراءات لوقفها (عبلة، 2022).

### 3.3.6 "موت الخبرة"

خلال أزمة النفايات، حاولت العديد من الشركات بيع تقنيات لإدارة النفايات الصلبة لصانعي السياسات مثل السياسيين والبلديات والوزارات. وتم تسويق تلك التقنيات دون أي أسس علمية لتقييم ما إذا كانت مناسبة للواقع الوطني فيما يتعلق بنوعية النفايات، والإطار القانوني والمؤسسي، والقدرة التقنية، وما إلى ذلك. على سبيل المثال، قدمت شركة بولندية عرضاً حول تقنية تسمى "التمعدن" في مجلس النواب اللبناني مدعية أنها أفضل تقنية لحل أزمة النفايات. في حين تحدث آخرون عن البلازما والتحلل الحراري والتغويز، من بين تصريحات أخرى. وتعين على ائتلاف إدارة النفايات إصدار بيانات صحفية حول التقنيات المختلفة لتوضيح إيجابياتها وسلبياتها وإظهار عدم ملاءمتها للواقع الوطني (ائتلاف إدارة النفايات، 2019). علاوة على ذلك، ادعى رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت، أثناء محاولته الترويج لمحارق النفايات، في إحدى الندوات التي عقدت في جامعة بيروت العربية أنه وضع رأسه في مدخنة إحدى المحارق في سويسرا. وقال إن عمدة مدينة لوزان أخبره أن الهواء الخارج من المدخنة أنظف من الهواء الذي تتنفسه. وتعين على ائتلاف إدارة النفايات إنتاج مقطع فيديو يفضح ادعاءات رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت ويوضح أن ثمة انبعاثات خطيرة يمكن أن تخرج من مداخن المحارق، مع الإشارة إلى أن درجة حرارة الهواء الخارج من المداخن مرتفعة للغاية لدرجة أنه من المستحيل الاقتراب منها (ائتلاف إدارة النفايات، 2019).

كما ذكر توم نيكولاس في كتابه "موت الخبرة" (2017): "نحن نعيش في أوقات خطيرة. إذ لم يسبق للكثير من الناس إمكانية الحصول على هذا القدر الهائل من المعرفة، ومع ذلك لا يزالون يرفضون بشدة تعلم أي شيء. ولا يقتصر الأمر فحسب على تزايد أعداد الأشخاص العاديين الذين يفتقرون إلى المعرفة الأساسية، بل يمتد أيضاً إلى رفضهم القواعد الأساسية للأدلة ويرفضون تعلم

كيفية تقديم حجة منطقية. وبذلك، فإنهم يخاطرون بالتخلي عن قرون من المعرفة المتراكمة وتقويض الممارسات والعادات التي تسمح لنا بتطوير معارف جديدة. لا يعدو ذلك مجرد شكوك طبيعية تجاه الخبراء. أخشى ما أخشاه أننا نشهد موت مبدأ الخبرة ذاته، فهو انهيار يغذيه محرك البحث جوجل ويقوده موقع ويكيبيديا وتشبعه المدونات، يمنع التفريق بين المحترفين والأشخاص العاديين، والطلاب والمعلمين، والمفكرين والمتسائلين- بعبارة أخرى، بين أولئك الذين تمكنوا من تحقيق إنجازات في أي مجال من مجالات الحياة وأولئك الذين ليس لديهم أي إنجاز على الإطلاق".

#### 4 الدروس المستفادة

التنظيم ووضع هدف واستراتيجية هو أمر ضروري لنجاح العمل. ففي حين باءت محاولات الحراك لتنظيم وتطوير هدف مشترك بالفشل، طور ائتلاف إدارة النفايات هيكله التنظيمي ونظامه الداخلي ووضع عدة استراتيجيات وخطط عمل. وقد وُضعت أحدث استراتيجية لائتلاف إدارة النفايات مع أهدافها ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة استناداً إلى التقييم الداخلي والخارجي لأنشطة وأداء الائتلاف.

وجود مجموعة متعددة الاختصاصات من الأشخاص الذين يتمتعون بمواهب وقدرات ومعارف مختلفة يسمح للحركة باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والنُهُج والأدوات والدفع في الوقت نفسه نحو التغيير من زوايا ومنظورات مختلفة. وكذلك الاستعانة بالأدوات الإعلامية والمعارض الفنية والدعاوى القضائية والمظاهرات والخطب العامة وورش العمل لبناء القدرات وما إلى ذلك، يساعد على زيادة الوعي بين مختلف الفئات وعلى كسب التأييد ممن هم في السلطة لتحقيق التغيير.

الحصول على المعلومات في الوقت المناسب - معرفة أن حدثاً ما سيحدث قبل الآخرين- ومن أجل تنظيم عملية الاستجابة له يعتبر أمراً مهماً لضمان تقديم رد جيد وإيصاله، ولضمان أن ذلك يحدث في الوقت المناسب. فقد تمكن أعضاء ائتلاف إدارة النفايات، من خلال شبكات علاقاتهم، في عدة مناسبات من الحصول على وثائق ومعلومات لم تكن متاحة لهم أو لعامة الناس بسبب عدم إنفاذ قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات". وقد أطلعهم أشخاص في وزارة البيئة، ومجلس الإنماء والإعمار والبلديات على المشاريع التي يجري تخطيطها، أو القرارات التي تُتخذ قبل الإعلان عنها. وقد أعطى ذلك ائتلاف إدارة النفايات الأفضلية للاستعداد لاتخاذ إجراءات ضدهم. فعلى سبيل المثال، كلف مجلس الإنماء والإعمار شركة تدعى "إيجيس" بإعداد تقييم للأثر البيئي لمحرقه بيروت استناداً إلى دفتر شروط. ولم يتسن الاطلاع على التقرير رغم أن أحد أعضاء مجلس النواب طلب ذلك في رسالة رسمية. وتمكن ائتلاف إدارة النفايات من الاطلاع على التقرير وواجه رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت بالحقائق والقيود المذكورة في التقرير ضد اعتماد حرق النفايات والحاجة إلى دراسات إضافية لتقييم الأثر البيئي على نحو سليم.

اعتماد النُهُج التشاركية والشفافية والديمقراطية في ديناميات المجموعات الداخلية يساعد على الحفاظ على الموارد البشرية وزيادة الكفاءة.

الاختيار الدقيق لمصادر التمويل لضمان عدم تأثير الممولين على قرار المجموعة واستقلاليته.

التحول من ممارسة دور المعارضة المحضة إلى بناء وجهات نظر أو حلول بديلة من شأنه أن يكون له تأثير أفضل ويظهر جدية ومصداقية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. إذ يواجه السياسيون دائماً الناشطين ويطلبون منهم تقديم حلول بديلة لما يتم اقتراحه. ولذا عندما يكون لدى الناشطين وجهة نظر واضحة المعالم بشأن الأسباب التي تدفعهم إلى معارضة الحل وما يمكن أن يكون البديل، فإنهم يتمتعون بقدرة أفضل لمواجهة القرارات السيئة.

بناء قضايا المناصرة القائمة على الأدلة يُعد أمراً بالغ الأهمية من أجل أعداد حجج قوية والدفاع عن الأهداف وبناء الثقة والمصداقية بين السياسيين وصانعي القرار والمواطنين. ويمكن أيضاً تعزيز الثقة والمصداقية عن طريق إبراز مدى قابلية الحلول المقترحة للتطبيق. فقد أثبتت مبادرة "مدينتي تفرز" أن فرز النفايات عند المصدر يمكن تطبيقه في مدينة مثل بيروت وفي المناطق ذات الدخل المتوسط عند توعية الناس لأهمية هذا العمل، ووضع نظام متكامل للجمع والفرز وإعادة التدوير.

تبسيط القضايا المعقدة وإظهار الأمور غير المرئية للعيان من شأنه أن يساعد على تعبئة الناس لدعم التغيير، مثل حملة "حرقوا سمانا".

التركيز على محاولة تغيير الأهداف التي يستهدفها النظام والمتصلة بالقضية (مثل الضغط من أجل إدخال تعديلات على القوانين) وعقليات من هم في السلطة والعامّة. ومن شأن المناقشات مع الوزراء وأعضاء مجلس النواب وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البلديات وزيادة الوعي العام أن تساعد على تغيير الآراء. على سبيل المثال، تقديم اقتراح تعديلات على قانون إدارة النفايات الصلبة أعطى النواب بدائل وحجج للمطالبة بإدخال تغييرات على القانون المقترح.

تحديد الحلفاء وصناع القرار المحتملين قبل إشراكهم من شأنه أن يزيد من فرص تحقيق الأهداف وإحداث تغيير في السياسات العامّة. يُعد اختيار الوقت المناسب واللحظة السياسية المؤاتية واللغة الملائمة للمطالبة بالحقوق أمراً ضرورياً، لا سيما في ضوء ديناميات السلطة السياسية المتغيرة والواقع اللبناني (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ مجموعة الإصلاح، 2020).

اتباع نهج "التشهير والفضح" للممارسات، وليس الشخصيات العامّة، له تأثير أفضل على تغيير السياسات العامّة. فعند مهاجمة الأشخاص أو الشخصيات، يعارض المؤيدون لهم اقتراحك حتى لو كانوا يؤمنون به أو يعتقدون أنه صحيح. على سبيل المثال، لم يهاجم ائتلاف إدارة النفايات وزير البيئة شخصياً، بل هاجم القرارات والسياسات التي يُعتقد أنها غير مستدامة.

بناء الشراكات والشبكات وتوحيد الجهود يؤدي إلى تجنب الازدواجية، وتحسين الوصول إلى الموارد (البشرية والمالية على السواء)، وبتيح للناشطين تبادل الخبرات والمعلومات والاستراتيجيات وتوسيع نطاق تأثير أفعالهم. فقد أدى توحيد الجهود مع المنظمة الدولية للتقدير عن الديمقراطية، التي تعمل مع البلديات لتعزيز الحوكمة، إلى دمج الخبرة التقنية التي يتمتع بها ائتلاف إدارة النفايات في مجال إدارة النفايات مع خبرة المنظمة في مجال الحوكمة، وساعد على الاستفادة من علاقات كل منهما مع البلديات لتعزيز القدرات البلدية في مجال تخطيط إدارة النفايات.

التغيير يستغرق وقتاً ويحتاج إلى الصبر. يجب أن يظل الناشطون ملتزمين لضمان استدامة حركتهم. يمكن أن يستغرق تغيير السياسات العامة عقوداً، وهي مدة تتخطى الجدول الزمني أو دورات البرامج الميزانية لمجموعات المناصرة. فالأنشطة التي لها آثار طويلة الأجل ليست جذابة للداعمين بقدر جاذبية الأنشطة التي تحقق نتائج فورية (جين ورايت، 2013). وفي الواقع اللبناني، ليس من السهل تغيير السياسات العامة، لا سيما في غياب مؤسسات الدولة الفعالة التي توفر بيئة مؤاتية لحركات المناصرة للتطور وإحداث التغيير.

في بعض الأحيان قد لا تكون نتائج حملات المناصرة ملموسة لأنها تكون وقائية بطبيعتها، ولا يمكن تقديرها. فعلى سبيل المثال، يعد منع اعتماد محارق النفايات أو منع تصدير النفايات إلى الخارج إنجازاً كبيراً ولكنه ليس ملموساً لأن المحارق كان من المخطط تنفيذها ولم تكن موجودة على أرض الواقع. في حين كان من الممكن أن يتكبد تنفيذها تكاليف باهظة على البيئة والاقتصاد والصحة العامة، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الوطنية الحالية.

## 5 الخاتمة

لا يزال قطاع النفايات الصلبة في لبنان يواجه تحديات تفاقمت الآن بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. فضلاً عن أن العقود الحكومية لجمع النفايات وفرزها وتحويلها إلى أسمدة وطمرها جميعها تُحسب بالدولار الأميركي، ومع تدهور قيمة العملة اللبنانية، لا تستطيع الحكومة الدفع للمقاولين والشركات المعنية. وفي مرات عديدة، توقفت الشركات المتعاقدة عن جمع النفايات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المركزية لا توفر للبلديات الميزانيات المخصصة لها، الأمر الذي يمنعها من الدفع للمقاولين وإدارة نفاياتها.

وفي الوقت نفسه، ساعدت الأزمة بعض البلديات والعديد من المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة على أن تنشط لاسترداد بعض المواد من النفايات باعتبارها مصدر من مصادر الدخل. وتسهم هذه التغييرات في جهود المناصرة للتحويل إلى الاقتصاد الدائري والانتقال من عقلية التخلص من النفايات إلى مبدأ استرداد المواد.

من الممكن إحراز التقدم في مواجهة الظلم البيئي وسوء إدارة النفايات، ولكن يتعين على الناشطين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مضاعفة جهودهم من أجل بناء حركات تغيير حقيقية وشاملة وقوية واستراتيجية.

- Civil Society Knowledge Center. (2016, October 21). *Waste Management Conflict (Starting January 25, 2014)*. Retrieved from Civil Society Knowledge Center: <https://civilsociety-centre.org/timeliness/4923#event-a-href-sir-sit-naameh-landfill-suspended-after-crackdownsit-in-at-naameh-landfill-suspended-after-crackdown-a>
- Abbas, I., Chaaban, J., Al-Rabaa, A.-R., & Shaar, A. (2017). Solid Waste Management in Lebanon: Challenges and Recommendations. *Journal of Environment and Waste Management*, 053-063.
- Abla, Z. (2022, January 28). Steering Committee Member in WMC. (S. Khalil, Interviewer)
- Abu-Rish, Z. (2015). *Garbage Politics*. Retrieved from Middle East Research and Information Project: <https://merip.org/2016/03/garbage-politics/>
- Akiki, V. (2019, March 25). The waste crisis: the first uprising against partnership. Beirut, Lebanon. Retrieved from <https://al-akhbar.com/Issues/268263>
- Al Akhbar. (2015, September 29). Alternative Plan for Waste: There Are Always Other Options. Beirut, Lebanon.
- Al Hindy, E., Haddad, T., & Noujaim, M. (2018, September). Advocating for Change in the Arab World: Successes and Failures of Lebanon's Civil Society. *Civil Society Review*, pp. 106-139.
- Al Zain, H. (2016). *The Harak, and who knows The Harak*. Beirut: Riad El-Rayyes Books S.A.L.
- Anonymous. (2021, November 15). Member of You Stink. (S. Khalil, Interviewer)
- Arab Window. (2019). 25 landfills and 3 incinerators in Lebanon soon. Beirut, Lebanon. Retrieved from <https://arabwindow.net/opinion/news140811.html>
- Arif, S., & Doumani, F. (2014). *Cost Assessment of Solid Waste Degradation in Beirut and Mount Lebanon*. Tunis: GiZ SWEEP-Net.
- Aslanidis, P. (2012). *Critical review of social movement literature*. Thessaloniki: University of Macedonia.
- Atallah, S. (2011). *The Independent Municipal Fund: Reforming the Distributional Criteria*. Beirut: LCPS.
- Centre for Social Sciences Research and Action . (2019). Interactive Timeline. Waste Management Conflict (Starting January 25, 2014). Lebanon. Retrieved from <https://civilsociety-centre.org/timelines/31033#29>

- Centre for Social Sciences Research and Action . (2019). Social Movement responding to the Lebanese Garbage Crisis. Retrieved from Centre for Social Sciences Research and Action: <https://civilsociety-centre.org/party/social-movement-responding-lebanese-garbage-crisis>
- Chaaban, J. (2016, September 6). *Lebanon's Waste Management Policies One Year after the 2015 Crisis*. Retrieved from Jadaliyya: <https://www.jadaliyya.com/Details/33539/Lebanon%60s-Waste-Management-Policies-One-Year-after-the-2015-Crisis>
- Chalcraft, J. (2012). *Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process*. Retrieved from Middle East Research and Information Project: Critical Coverage of the Middle East Since 1971: <https://merip.org/2012/03/horizontalism-in-the-egyptian-revolutionary-process/>
- DRI. (2019). *Solid Waste Management in Lebanon: Lessons for Decentralisation*. Beirut: DRI.
- EU; OMSAR. (2018). *Technical support to upgrading the solid waste management capacities in Lebanon ENPI/2017/389-095: Policy Note on small scale incinerators*. Beirut: OMSAR.
- Ganz, M. (2016). *Leadership, Organizing, And Action*. Marrakech, Morocco.
- Geha, C. (2019). Politics of a garbage crisis: social networks, narratives, and frames of Lebanon's 2015 protests and their aftermath. *Social Movement Studies*, 78-92.
- Geha, C. (2021). *From Revolt to Community-Driven Resistance: Beirut's Year of Hell*. Retrieved from Istituto Affari Internazionali (IAI): <https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2130.pdf>
- Gen, S., & Wright, A. C. (2013). Policy advocacy organizations: A framework linking theory and practice. *Faculty of Social Sciences - Papers*.
- Harb, M. (2016). *Cities and political change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement*. Power2Youth.
- Hession, M. (2019, October 28). Horizontalism: Reducing the Barriers for Activists and Foreign Interference. Oxford, United Kingdom. Retrieved from <https://www.oxfordglobal.org/blog/2019/10/28/horizontalism-reducing-the-barriers-for-activists-and-foreign-interference>
- Human Rights Watch. (2020, June 9). *Lebanon: Huge Cost of Inaction in Trash Crisis*. Retrieved from Human Rights Watch: <https://www.hrw.org/news/2020/06/09/lebanon-huge-cost-inaction-trash-crisis>
- Kerbage, C. (2017). *Politics of Coincidence: The Harak Confronts its "Peoples"*. Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, AUB.
- Khalil, N. (2021, November 15). Architect, Member of Beirut Madinati. (S. Khalil, Interviewer)

- Kodeih, N. (2021, November 5). Environmental Consultant, Policy Advisor and Toxic Campaigner. (S. Khalil, Interviewer)
- Kraidy, M. (2016). Trashing the sectarian system? Lebanon's "You Stink" movement and the making of affective publics. *Communication and the Public*, 19–26.
- Laybourn-Langton, L., Quilter-Pinner, H., & Treloar, N. (2021). *Making Change: What Works?* London: Institute for Public Policy Research.
- MoE, UNDP. (2019). *Rapid Cost of Environmental Degradation 2018*. Beirut: MoE.
- MoE, UNDP, UNHCR, UNICEF. (2020). *Lebanon – State of the Environment and Future Outlook: Turning the Crises into Opportunities*. Beirut: UNDP.
- Nash, M. (2016). Dissecting a waste empire. How Lebanese governments created a trash monopoly. *Executive*.
- Nichols, T. (2017). *The Death of Expertise. The Campaign against Established Knowledge and Why It Matters*. New York: Oxford University Press.
- USAID; Beyond group. (2020). *The Waste Management Coalition in Lebanon. Advocacy Case Study Analysis*. Beirut: USAID.
- USAID; Reform Group. (2020). *Rights Based Advocacy In Lebanon (2013-2018). Challenges, Successes and Lessons Learned*. Beirut: USAID.
- Verhulst, J., & Walgrave, S. (2009). The first time is the hardest? A cross-national and cross-issue comparison of first-time protest participants. *Political Behavior*, 455-484.
- WMC. (2019, July 3). The Mayor of Beirut Tells Us that He Stuck his Head in the Stack of the Incinerator in Switzerland!! Beirut, Lebanon. Retrieved from <https://fb.watch/bZtIQCil7X/>
- WMC. (2019, February 10). The Opinion of WMC concerning Mineralization technology. Beirut.
- Yehia, F. (2021, November 11). Member of the Campaign to Close Naameh Landfill. (S. Khalil, Interviewer)